عطف التغاير في القرآن الكريم

قراءة جديدة في تراث تليد

المتولي محمود المتولي عوض حجاز

أستاذ النحو والصرف المشارك

بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها

جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

الناظر في النصوص اللغوية يجب أن يعتقد أن النحو القرآني يمثل استعمالاً مخصوصاً للسان العربي لا يرقى إلى مجاراته الفصحاء، فالقرآن الكريم يتسع للنحو فيشمله، ولا يتسع له النحو، وجدير به أن يجاوز النطاق الضيق لنحو الناس بقواعده وأقيسته؛ لأنّ نحو الناس لا يتسع جملة وتفصيلاً لوصف أوجه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، فالنحو القرآني قائم على إدراك المعاني الكلية للنص، وتفعيل دور المتكلم والمخاطب، والسياق بأنواعه، على حين نجد أنَّ نحو القواعد في أغلب أحواله نحو جمل وعبارات مُحَنَّطة مقطوعة من سياقها، وهذا النص القرآني أثبت النصوص في العربية على الإطلاق، ومع هذا نرى النحاة يحيدون عنها إلى إعمال القياس وتأويل السماع، مخالفين الأصول التي ارتضوها مِن إفراد السماع بالاعتبار، وإقامة التقعيد على ما يخضع للقياس إذا تعارضا. عقد لذلك ابن جني باباً في تعارض السماع والقياس، قائلاً: «إذا تعارضا نطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره»(١)، وهذا الموضع «كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين»(٢) قديماً وحديثاً.

فالمعنى الصحيح للتراكيب لا يُفْهَم إلا في إطار التركيب وسياق الحال وغرض المتكلم وقصده مِن الكلام، حيث عدّ سيبويه اللغة وسيلة تواصل وتخاطب، وسلوك اجتماعي، فاعتمد على معايير وأسس استعمالية لتقويم الصحة اللغوية، مثل الحسن والقبح... إلخ، ولم يغِب عن بصيرته اللغوية معرفة دور المتكلم والسامع، والسياق اللغوي وغير اللغوي في فهم النصوص. في هذا الإطار انطلقتُ من الجهود التراثية في دراسة العلاقات بين الجمل، ولم يقتصر بحثي على جهود النحاة، بل اشتمل على جهود علماء البلاغة لا سيما في مبحث الفصل والوصل،

(١) الخصائص: ١/١١٧.

(٢) انظر: السابق: ١/١٠٠ حيث عقد ابن جني باباً سماه: «باب في تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع».

وكذا المفسرين الذين اهتموا بالكشف عن العلاقة بين الجمل على مستوى النص، وعلاقتها بالفواصل القرآنية .. إلخ.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن صحة عطف التغاير في القرآن الكريم في مجالي الصيغ والتراكيب، خلافاً لزعم جمهور النحاة الذين تأولوا الشواهد القرآنية التي فاضت بها آياته من فاتحته إلى ختامه، وما أنكر النحاة وقوع عطف التغاير في القرآن الكريم وغيره إلا تمسكاً بقواعدهم وإجلالاً لنظامهم اللغوي الذي صاغوه، والذي لا يمثل إلا نحو الناس غالباً، ولا يعبر عن خصائص الاستعمال المخصوص بلغة القرآن التي لا يرقى إليها أسلوب البشر، وطلباً لطرد الأبواب النحوية على وتيرة واحدة، ولم يفردوا السماع بالاعتبار، وأقاموا التقعيد على ما يخضع للقياس غالباً إذا تعارضا، وهل هناك كلام مسموع أصح وأفصح من كلام الله تعالى!! ولا عجب، فقد جاءت قواعدهم مُعَبِّرة عن طبيعة اللغة المألوفة في كلام العرب التي تعتمد على الأمثلة والشواهد المبتورة من سياقاتها غالباً، وكذا الأمثلة المصنوعة في إطار نحو الجملة لا نحو النص، ولذا غاب عن أكثرهم في مواضع متعددة الالتفات إلى نحو النص، ولا تجد في كتبهم إلا إشارات عابرة هنا وهناك؛ لأنهم عدُّوا المفرد أصلاً وحملوا عليه الجمل ذات المحل الإعرابي.

لا شك أنَّ أكثر لطائف القرآن وأسراره وعجائبه مودعة في نظمه وتراكيبه، وما تتم به من ترتيبات وروابط إضافة إلى كونه كتاب هداية ونور أصالة. ولذا أردتُ دراسة موضوع «عطف التغاير في القرآن الكريم» رغبة في الكشف عن بعض أسرار لغة القرآن الكريم وعجائبها، ودعوة النحاة لإعادة صياغة قواعدهم كي تصف الموروث اللغوي في كتاب الله وصفاً صحيحاً، والأولى من هذا إعادة النظر في نحو الدرس والتقعيد في ضوء عطاءات النظم القرآني المتجدد في كل زمان، ويجب ألا نجعل القاعدة حكماً على هذا الواقع الثابت الصحيح الفصيح، فنحكم على

أساليبه بالصحة والشذوذ والبليغ وغير البليغ... إلخ مما لا يجوز في وصف كلام الله تعالى، بل ينبغي أن يكون نحو الفصاحة والسماع المتمثل في النص القرآني وغيره حاكماً على نحو التقعيد، ولا عكس، ومع هذا فإننا لا نعدم أعلاماً في العربية قد أدركوا خصوصية الأسلوب القرآني، حيث جعلوا تراكيبه مُقَدَّمة على قواعد النحاة، ففتح الله عليهم بإدراك أسرار البيان اللغوي في القرآن الكريم، ولا سيما الإمامان: سيبويه (ت١٨٠هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، وأزعم أن بحثي هذا مصباح كاشف عن هذا الكنز المدفون في كلام العلماء في مسألة عطف التغاير بأسلوب علمي، وقراءة جديدة فاحصة لتراثنا التليد، وبفضل الله تعالى استوى هذا البحث على مقدمة يليها ثلاثة مباحث، وبعدها خاتمة، ثم قائمة للمصادر والمراجع(*).

(*) جزى الله أستاذي الأستاذ الدكتور/ سعد مصلوح خير الجزاء لإرشاده لي إلى فكرة هذا البحث.

المبحث الأول: العطف في الدرس اللغوي العربي

العطف(١) عند النحاة أحد أقسام التوابع الخمسة(٢)، حيث انصبّ اهتمام النحاة بعد سيبويه في معالجتهم لظاهرة العطف في العربية على حصر أدوات العطف، وأسهبوا في حصر المعاني التي ترد عليها هذه الأدوات، لا سيما عند حديثهم عن الواو أصل حروف العطف(٣)، وقد أولوا العطف عناية كبيرة حيث تحدثوا عن الأثر الإعرابي فيه وخصائصه، وكان جُلُّ اهتمامهم في إطار عطف المفردات، وفي تراثنا النحوي إشارات دالة وعبارات تتراوح بين شيء من البسط وكثير من الإيجاز ألمحوا فيها إلى أنواع العطف، وعطف الجمل والأساليب، أما البلاغيون العرب فقد عالجوا ظاهرة العطف في سياق الفصل والوصل، وركزوا على عطف الجمل والأساليب دون عطف المفردات، واختصوا (الواو) بالدرس والتحليل

(١) العطف: مصطلح بصري استخدمه سيبويه، وشاع عند البصريين، واستعمله الكوفيون أيضاً مع ورود مصطلحات أخرى، نحو: النسق، والشركة، والاشتراك، والضمّ، والردّ... إلخ. انظر: الكتاب ١/ ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٢/ ٢٢٨، ٣/ ٢٨، ٨٨، ٥٠١، ٥٠٢، المقتضب: ١/ ١٠ - ١٢، ٤/ ٣٨٧ - ٣٨٨، معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤، ٥٩، ٧٢، ٢/ ٦٨، ٧٠، ٧١، ٣/ ١٩٢، ٢١٦، ٢٢٦، مجالس ثعلب: ٦٠، ١٤٦، ٣٢٤، ٣٨٦... إلخ.

(٢) لعل ابن السراج أول مَن جمع التوابع في باب واحد، ونظَّم مباحثه في أصوله، واستقر الحال بعده على هذا التقسيم مع إضافات وشواهد ومسائل فرعية أخرى، انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ١٩، ٥٥ - ٦٠، ولذا قال فيه أبو البركات الأنباري: «جمَع فيه ابن السراج أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب» نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء: ٢٤٩ - ٢٥٠، وانظر نحوه في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ١/ ١٠٩. وذهب أحد الباحثين إلى أن ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) قد سبق ابن السراج إلى ذلك في الموفقي. انظر: مجلة المورد مج ٤، ع ٢ ص١١١.

(٣) انظر: كتب حروف المعاني نحو: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت٧٠٢هـ): ٤٧٣ - ٥٠٣، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت٧٤٩هـ): ١٥٣ - ١٧٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ): ٤/ ٣٤٩ - ٤٢٠. أما كتب النحاة المرتبة على الأبواب النحوية فقد عالجت قضايا أخرى نحو: العطف على الضمير، وحكم تقدير المعطوف، والفصل بين المتعاطفين، والحذف في هذا الباب ... إلخ.

دون سائر حروف العطف، لمعان أُخَر في بقية حروف حروف العطف تتجاوز معنى مطلق الاشتراك في الحكم والإعراب على ما هو في الواو، وكانت ملاحظاتهم قبل عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) تتسم بالعفوية، وبيان مستوى الجمال البلاغي للتراكيب لا بمستوى الصحة اللغوية كما هو الحال عند النحاة.

فلسفة العطف عند النحاة تقوم على عطف الشيء على ما هو من جنسه فقط، ولهذا فإنّ: «حروف العطف في الأصل تعطف الأسماء على الأسماء، والأفعال على الأفعال، وبالجملة الشيء على ما هو من جنسه.... ولهذا أصَّلوا في باب العطف أن تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان...»(١) فالمناسبة في الصيغة شرط أساس للعطف عند النحاة، ولذا نجد أن جمهور البلاغيين قد منع وقوع عطف التغاير بين الاسم والفعل، والفعل ونظيره غير المتحدين في الزمن إلا بتأويل لأحدهما حتى يتناسب مع الآخر في الصيغة، وكذا منعوا عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس، وكذا عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، وقيَّد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأجازوا ذلك في الجمل التي لها محل، أما أكثر النحاة فقد منعوا وقوع عطف التغاير في العربية أيضاً، وكذا تأولوا ما خالف أصولهم وقواعدهم النحوية، إلا أن سيبويه قد أجاز وقوع عطف التغاير في اللفظ مطلقاً دون شرط؛ لأنّ المعنى هو الأصل عنده، وما اللفظ إلا دليل عليه، وذلك نحو قوله: «ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ»(٢)، وقوله في قطع النعت: «مَن عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين»(٣)؛ واختاره الصفار تلميذ ابن عصفور (ت٦٣٠هـ) وانتصر

(١) المرتجل لابن الخشاب: ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٠.

(٣) الكتاب: ٢/ ٦٠.

لمذهب سيبويه في هذه المسألة(١)، ووافقه جماعة منهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في الخلاصة الكافية على خلاف ما نُقِل عنه في شرح التسهيل(٢)، وهو الصحيح عند الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) في شرحه للخلاصة الكافية(٣) حيث قال مُعلِّقاً على مذهب ابن مالك: «ويريد أن الفعل يصح أن يُعطف على الفعل، كما يصح أن يُعطف الاسم على الاسم، وكما تُعطف الجملة على الجملة، من غير مانع من ذلك، وإطلاقه عطف الفعل على الفعل يقتضي أنه لا يقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يُعطف الماضي على الماضي، والمضارع على مثله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه. وهذا صحيح»(٤)، وبه قال الرضي في شرحه الكافية(٥).

يبدو للناظر في تراثنا النحوي في باب العطف أن أصل المشكلة في النظرية اللغوية العربية عامة هو: سعي النحاة لطرد كل باب على وتيرة واحدة، وإقامتهم لقواعدهم على أساس الأصل والفرع، ففي باب عطف النسق يلحظ الناظر أنَّ: «العطف على اللفظ هو الأصل»(٦)، والأصل في العطف عندهم أن يكون بين المفردات، ويُحمل عليه عطف الجمل إذا كانت في تأويل مفرد، وكذا: «يجوز

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥ / ٥٠٥.

(٢) ذكر ابن هشام أنّ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منعه البيانيون، وابن مالك في شرح «باب المفعول معه» من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين» مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥ / ٥٠٥. وانظر أصل كلام ابن مالك في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٧٧.

(٣) يُعدُّ «شرح الكافية الشافية» لابن مالك من أواخر مؤلفاته، وقد سبقه «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» وتلاه بـ«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، ولا شك أن «الخلاصة الكافية» قد تلت «الكافية الشافية» وسبقت شرحه للكافية، فابن مالك له في هذه المسألة رأيان: أحدهما: الجواز بلا شرط في: «الخلاصة الكافية» والمنع في: «شرح التسهيل». انظر: مقدمة المحقق لشرح الكافية الشافية ١ / ٤٣، ٤٦، ٥٠.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥ / ١٨٢.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٦.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥ / ٤٦٤.

عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل، .... لكنّ عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأوْلى كونها تابعة له في الإعراب »(١).

ومن تلك الشروط أيضاً: « أنه قد يعطف الفعل على الاسم وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل » (٢)، بل لقد ذهب السكاكي وغيره إلى اعتبار الخبر أصلاً، والإنشاء فرعاً منه، وفي هذا الإطار نجد في حاشية الأمير تعليلاً لجواز التغاير بين الجمل إنشاءً وخبراً بقوله: « لأنّ الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكأنّ الإنشائية والخبرية غير معتبرين »(٣).

لا يخفى أنّ غاية الدرس اللغوي العربي إثبات الإعجاز القرآني أصالة، إلا أن الجهود اللغوية سريعاً ما استقرت بها الحال في مراعاة سلامة النطق والصحة اللغوية للتراكيب والأساليب، وألفينا النحاة يهتمون بالشكل واللفظ وضبط نهايات الكلمات حتى جعلوا حركات الإعراب أساساً لعلم النحو في إطار منظومة العامل النحوي، وفي مقابل هذا الاهتمام المتزايد بالشكل واللفظ انحسر وقلَّ الاهتمام بالمعنى والوظيفة والأسلوب لدى النحاة بعد سيبويه، إلا أنّ الاهتمام بالمعنى تنامى لدى البلاغيين في علم المعاني؛ ولذا جاء بحثهم لظاهرة العطف بحثاً معنوياً هادفاً وأقرب إلى طبيعة اللغة من بحث النحويين، وظهر أثر ذلك التحول جلياً لدى النحاة في درسهم للعطف في باب التوابع، وحديثهم عن حصر حروف العطف، وإسهابهم في ذكر دلالاتها، وأحكام المعطوف مع المعطوف عليه، وتُنُوسِي الأصل الأصيل في هذه الظاهرة وهو المعنى؛ إما لكونه مستقراً وثابتاً في الأذهان، أو دعماً للهدف الأسمى الذي رسمه النحاة للبحث اللغوي وهو: سلامة النطق والصحة

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٧.

(٢) انظر: السابق: ١٠٤٦.

(٣) حاشية الأمير على المغني: ٢/ ٩٩.

اللغوية، وهذا لا يعني أنّ النحاة قد أهملوا المعنى في درسهم النحوي، إلا أن الغاية اللفظية التي ندبوا أنفسهم للذود عنها وإبرازها، وإدراك العرب في القرون الأولى للمعاني وجّه جُلّ جهود النحاة نحو اللفظ، وجاء الخلَف فساروا على منوال أسلافهم، وخاضوا في مسألة اللفظ وأحكامه، وصُرف التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه إلى اللفظ دون المعنى، وأخذوا يؤولون ما خالف ذلك، ويمنعون عطف التغاير في العربية، وهو ثابت في القرآن الكريم وغيره من النصوص الفصيحة.

لا نعدم في تراثنا الحافل اتجاهاً يُولي المعنى اهتماماً كبيراً مقابل الاتجاه اللفظي الذي شاع في تراثنا قديماً وحديثاً، وأبرز مَن اعتنى بالمعنى في تحليله اللغوي لظاهرة عطف النسق في العربية الإمامان الجليلان: إمام النحاة سيبويه (ت١٨٠هـ)، وإمام العربية عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).

أما إمام النحو سيبويه فقد عرف بمخالطته للعرب أنهم يميلون إلى مطابقة الألفاظ وتناسبها وتشاكلها ما لم يفسد عليهم المعاني، فقد عقد سيبويه باباً في مسألة: «اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخِر من الأول الذي عمل فيه أنْ»(١) وفيه قوله: - «وتقول: أريد أَنْ تأتيني فَتَشْتِمُني، لم يُرِد الشتيمة، ولكنه قال: كُلّما أردتُ إتيانك شتمتني. هذا معنى كلامه، فمِنْ ثَمّ انقطع مِن أنْ، قال رؤبة:

يُريدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُه

أي فإذا هو يُعْجِمُه. وقال الله عز وجلَ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]، أي ونحن نُقِرُّ في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار. وقال عز وجلّ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأنْ تُذكِّرَ إحداهما الأخرى ومِن أجل أن تذكِّرَ»(٢)، فإنما رَفَعَ

(١) الكتاب ٣/٥٢-٥٦.

(٢) الكتاب: ٣/٥٢-٥٣.

(فتشتمني) ولم يشرك الآخِر الأول؛ لأنه غير داخل فيه ومنقطع عنه، فهو لم يرد: أريد أن تأتيني وأريد أنْ تشتمني. ورفعَ المعطوف في بيت رؤبة؛ لأنه لا يكون إلا على الانقطاع بسبب أنّ هاتين الإرادتين - وهي إرادة الإبانة والغموض - مُحال أنْ تجتمعا، ولذا لا يجوز النصب على العطف لفساد المعنى؛ لأنه لا يريد إعجامه وإغماضه، كما لم يصح حملُ (نقرّ) على (نبيِّن) في الآية الأولى، ذلك أنّ الله تبارك وتعالى ذكر لهم أمر البعث ليبين لهم، وليس ذكرُه لذلك ليقرَّ في الأرحام، وأما الآية الثانية فقد جاز حمل المعطوف على المعطوف عليه؛ لأنه يصح دخول الآخر في معنى الأول(١)، وهكذا فإنّ سيبويه - رحمه الله - قد ألمح إلى أنَّ العبرة في التناسب بين الجمل المعطوفة ليس الاتفاق والتجانس في اللفظ: اسمية واسمية، فعلية وفعلية، خبرية وخبرية، إنشائية وإنشائية، ولكنّ الاتفاق والتناسب في المعنى الاستعمالي التخاطبي الحاصل بتركيب الجمل في سياق العطف هو الفيصل في جواز العطف أو امتناعه، وليس المعنى الوضعي الحاصل من إدراك معاني المفردات المعجمية، فقَصْد المتكلم والمعنى الاستعمالي للجمل المعطوفة أصلان في جواز العطف وعدمه، وليست الصيغة اللفظية للجمل إلا دليلاً على هذا المعنى، وقد يُكْتفى بالمعنى ويصح العطف مع وجود تغاير لفظي بين الجمل المعطوفة.

يظهر جلياً من النص السابق وغيره من النصوص المبثوثة في الكتاب حرص سيبويه على إدراك المعنى وتجليته في تحليله للنصوص اللغوية في ظاهرة العطف، إذ العبرة بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات، فقد نظر سيبويه في الوجه الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه بحثاً عن وجه الاشتراك الجامع بينهما عند العطف بالواو في نحو: «ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ» فلم يجد حكماً يمكن الجزم بأن الواو قد جمعت به بين الجملتين فيه، ولم تكن غايته العلامة الإعرابية فقط ولا الشكل،

(١) يُلحظ هنا أن (الواو) في «ونقر في الأرحام»، و(الفاء) في «يعجمه» للاستئناف لا للعطف.

إذ الجملتان اسميتان وبينهما تناسب في اللفظ عند أصحاب الشكل، ولكنّ سيبويه قد رَجَح عنده القول بالقطع والرفع على الابتداء على القول بالعطف؛ لأن المعطوف ليس من سبب المعطوف عليه، ولفساد المعنى إذا حُمل الكلام على العطف، حيث «تقول: ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه مُلْتبس به، إذا قلت أبوه تُجْريه عليه كما أجريت عليه الكريم؛ لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبتَ، وكان كلاماً، وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ، لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكُن كلاماً، لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقلٌ عمروٌ. ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمارٌ كالهاء في الأب ونحوها...»(١).

ميَّزَ سيبويه في النص السابق بين نمطين من عطف الجملة الاسمية على مثلها، فقد عرض التركيبين، ثم حكم عليهما، أما التركيب الأول فقوله: ـ «ما زيد كريماً وعاقلاً أبوه» حيث صحَّ عنده العطف لكون التركيب العطفي التبس فيه المعطوف بالمعطوف عليه، وصار بينهما رابط وسبب يصح به العطف، أما التركيب الثاني فقوله: ـ «ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلاً عمرو» فلا يصح فيه العطف مع أن المعطوف والمعطوف عليه جملتان اسميتان، والتناسب في اللفظ متحقق بينهما، إلا أنه لم يلحظ سبباً يدعو للربط بينهما مما حمله على القول بقطع الجملة الثانية عن الأولى، واختيار الابتداء بها.

اختار سيبويه في تحليله للنصوص اللغوية في باب عطف النسق تغليب عملية إنشاء الكلام التي يقوم بها المتكلم على المخاطب(٢) الذي يقوم بتفكيك كلام

(١) الكتاب: ١/ ٦١.

(٢) «سبق سيبويه أصحاب نظرية تحليل الخطاب بعنايته بأثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية، تلك النظرية التي تُعدُّ مجالاً جديداً في البحث اللساني الاجتماعي النظري والتطبيقي، بل هو امتداد لجهود المدرسة الوظيفية، وتقوم هذه النظرية على أنّ بنية اللغة تابعة لوظيفتها التواصلية وهي الإفهام، ولذا يجب أن=

المتكلم وفهمه، وجَعْل قصد المتكلم مُعتبَراً وأصلاً في صحة الكلام، ولو جاء الكلام مخالفاً لقصد المتكلم لفسد المعنى فإذا «قلتَ: قد عَلِمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ، أردتَ أن تُخبرَ أنك قد علمت أيُّهما ثَمَّ، وأردتَ أن تسوّيَ عِلْم المخاطَب فيهما كما استوى علمُك في المسألة حين قلتَ: أزيدٌ ثَمّ أم عمروٌ»(١)، قَصْدُ المتكلم هو الفيصل في بناء التراكيب عند سيبويه، فبعض التراكيب يجوز فيها الوجهان: العطف والابتداء، فإذا وجّه المتكلم التركيب على معنى الاشتراك والجمع والعطف لَما امتنع، وإذا أراده على غير العطف والاشتراك لجاز، فأنت: «تقول: ما عبدُ الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ ترفعه على أن لا تُشْرِكَ الاسم الآخِرَ في ما، ولكن تبتدئُه، كما تقول: ما كان عبدُ الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن.... وإنْ شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب، كما تقول في كان: ما كان زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقاً»(٢).

هكذا يبدو للناظر في كلام سيبويه أنّ اعتداده بالمعنى وجعله أصلاً، وإدراكه أن اللفظ دال عليه في باب عطف النسق وغيره من أبواب النحو أصل نفيس يجب الرجوع إليه واعتماده بدلاً من الدوران في فلك اللفظ والعلامة الإعرابية دون مراعاة للمعنى وقصد المتكلم، وبذا يصح في العربية جواز عطف التغاير بين الفعل والاسم، والفعل والفعل، والجملة الاسمية والجملة الفعلية والخبر والإنشاء وبالعكس في كلٍ دون تأويل وعنت في البحث عن وجه للتناسب في الشكل والصيغة دون الالتفات إلى المعنى الذي هو المقصد الأسمى للعربي في تواصله وكلامه.

= تتشكل التراكيب النحوية وفق مقتضيات الاتصال والإفهام». انظر: أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه، ص - ١٣١، بحث لكاتب هذه السطور.

(١) الكتاب: ١/ ٢٣٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٠.

أما إمام العربية عبد القاهر الجرجاني فقد عقد فصلاً كاملاً عن الفصل والوصل(١)، وأشار إلى أنّ معرفة الفصل من الوصل هو البلاغة؛ وذلك لغموضه ودقة مسالكه، ثم بدأ عبد القاهر الجرجاني بإقرار حكم العطف في المفردات، وهو: إشراك الثاني في إعراب الأول، ثم ذكر أن الجمل في العربية ضربان: أحدهما: ـ أن يكون للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب، ويكون حكمها حُكم المفرد، والحاجة إلى الواو العاطفة ظاهرة، والإشراك بها في الحكم موجوداً، أما الضرب الثاني من الجمل فهو: الجمل التي لا محل لها من الإعراب (العارية الموضع) بمصطلح الجرجاني، نحو: ـ «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»، وهو مما يُشْكل؛ إذ لا سبيل إلى ادعاء أنّ الواو أشركت الجملة الثانية في إعرابٍ قد وَجَب للجملة الأولى، إذ الواو بخلاف حروف العطف الأخرى التي تضم إلى دلالتها على الاشتراك في الحكم دلالاتها على معانٍ أُخَر كالترتيب أو التخيير... إلخ.

أدرك عبد القاهر الجرجاني ما أدركه النحاة الأوائل وهو: أنّ البُنى التركيبية في عطف الجمل العارية الموضع خاصة لا تدل على أنّ الواو قد أشركت الجملة الثانية في إعراب قد وجب للجملة الأولى، إلا أنّ النحاة لم يبحثوا عن حكم جامع بينهما، ومنعوا مثل هذا العطف طرداً للباب على وتيرة واحدة لتمسكهم بظاهر اللفظ في ظاهرة العطف، على حين هدى الله عبد القاهر إلى البحث عن وجه جامع للاشتراك بين المعطوفيْن بالواو في نحو: ـ «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»، فقال: «فإنّا لا نرى ههنا حُكماً نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمراً أخر نحصُل معه على معنى الجمع. وذلك أنّا لا نقول: «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ» حتى يكون عمروٌ بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين،

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٢٢٢ ـ ٢٤٨، فالعطف عند النحاة يقابل الوصل عند البلاغيين، أما القطع والابتداء والاستئناف عند النحاة فهو مقابل للفصل عند البلاغيين.

وبحيث إذا عرفَ السامع حال الأول عناهُ أن يعرف حال الثاني. يدلك على ذلك أنك إنْ جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو مما يُذكر ويتّصل حديثه بحديثه، لم يستقم. فلو قلت: «خرجت اليوم من داري»، ثم قلت: «وأحسن الذي يقول بيت كذا»، قُلتَ ما يُضْحَكُ منه»(١). نلحظ أنّ الجرجاني في النص السابق قد عقد صلة بين العامل وأثره اللفظي في المعطوف، فلمّا غاب الأثر الإعرابي في لفظ المعطوف لطبيعة البُنى التركيبية للجمل العارية الموضع هداه تفكيره الثاقب إلى أنّ المعنى لا يغيب، وهو الجمع، لكنه ليس الجمع بين المعطوفيْن في الأثر الإعرابي بل في معنى المعطوفيْن وليس في لفظهما، فنحن «لا نقول: - «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ» حتى يكون عمروٌ بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني»(٢).

اختار الجرجاني لتحقيق التناسب بين المعطوفيْن في مجال الجمل العارية الموضع خاصة المعنى، وجعله أصلاً، أما الصيغة اللفظية فما هي إلا دليل على هذا التناسب في المعنى، فقد يجتمع التناسب بين المعطوفيْن لفظاً ومعنى وهو الأصل، نحو: - «مررت برجل خُلُقه حسن وخَلقه قبيح»، وقد يكون التناسب بين المعطوفيْن في المعنى دون اللفظ، وهو كافٍ في صحة التراكيب، نحو: «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»، ولا يقع التناسب بين المعطوفيْن في اللفظ فقط؛ إذ اللفظ لا يعدو أن يكون رسماً للمعنى، نحو قولنا: - «خرجت من المسجد، وأحسنَ مَنْ تكلم»، وقد خصّ الجرجاني هذا التناسب في المعنى بما في نفس السامع دون المتكلم، فهذا التناظر والتشارك والتناسب عملية ذهنية لغوية ليس لها صلة بعالم الأشياء

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) السابق: ٢٢٤.

الحقيقي الخارج عن اللغة، وبهذا يكون الجرجاني قد اعتنى عناية كبيرة بدور المخاطَب أو السامع في عملية التواصل والتخاطب اللغوي، وأعْلى دوره على دور المتكلم المنشئ للكلام على خلاف سيبويه الذي ردّ المعنى إلى قصد المتكلم في تحليله لنصوص ظاهرة العطف في العربية، ومما لا شك فيه أنّ الجرجاني بذكائه وفطنته قد التقط هذا الملحظ النفيس من سيبويه؛ فسيبويه أول مَن أشار إلى أنّ المعنى هو الأصل في الربط بين المعطوفيْن، وليس اللفظ والشكل، فيصح عند سيبويه أنْ تقولَ: «ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه» لأنك «تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه مُلْتبس به»(١)، ولا يصح العطف في نحو قولك: («ما زيدٌ ذاهباً، ولا عاقلٌ عمروٌ» لأنك «لو قلتَ ما زيدٌ عاقلاً عمروٌ» لم يكُن كلاماً؛ لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول)(٢).

اتفق سيبويه وعبد القاهر الجرجاني في معالجتهما لمسألة التناسب والتشاكل والتناظر بين المتعاطفيْن في العربية على أنّ المعنى هو الأصل، وما اللفظ إلا دليلٌ على هذا التناسب في المعنى، وهذا التناسب قد يحصل في اللفظ والمعنى وهو أكمل وأوجه، وقد يتحقق في المعنى فقط وهو كافٍ، إلا أنه لا سبيل إلى ادعاء وقوع التناظر والتناسب بين المتعاطفيْن في اللفظ فقط بخلاف ما استقرّ عليه الحال عند غيرهما من النحاة والبلاغيين، ومما يجب الإشادة به أن سيبويه وعبد القاهر الجرجاني قد سبقا عصريهما بالإشارة إلى أنّ التناسب مجاله لغوي أصلاً، وليس مجاله عالم الأشياء العينية الحسية الثابتة عند المتكلم والمخاطب، بل مجاله الصحيح هو التخاطب اللغوي، فينما ردّه سيبويه إلى منشئ النص، وهو المتكلم، نجد أن عبد القاهر الجرجاني قد اختار أن يكون مصدره حال السامع أو المخاطب، وبإعمال

(١) الكتاب: ١/ ٦١.

(٢) السابق: ١/ ٦١.

هذا النظر الثاقب من الإمامين الجليلين لا يبقى لدينا معضلات تركيبية وسياقية في مجال عطف التغاير في العربية.

إنّ التناسب والتناظر بين المتعاطفين في العربية لا يرجع إلى اللفظ، وإنما يعود إلى المعنى والعلاقات المنطقية التي يربطها المتكلم والمخاطب بين المتعاطفيْن كما يتصورها عقل الإنسان، فأصل المسألة أنها قضية معنوية تعود إلى إدراك طرفي الخطاب لمضمون الكلام، وهذا التناسب إما أن يكون مُدْرَكاً بالنفس أو بالعقل، أما التناسب الذي يكون مُدْرَكاً بالنفس فمثل العلاقة المنطقية التي يربط به طرفا الخطاب (المتكلم والمخاطب) بين الأشخاص في نحو قولنا: «زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعرٌ» أو «زيدٌ طويل القامة وعمروٌ قصيرٌ» بخلاف قولنا: «زيدٌ طويل القامة وعمروٌ شاعرٌ»، «وجملة القول أنها ـ أي: المشاكلة والمناسبة ـ لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لَفْقاً لمعنى في الأخرى، ومضافاً له، مثل أنّ «زيداً»، و«عمراً» إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك، مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخَر من غير شك. وكذا السبيل أبداً»(١).

أما التناسب والتناظر الذي يكون مرجعه إلى إدراك العقل له فيكون بين المعاني لا الأشخاص، وبهذا تكون: ـ «المعاني في ذلك كالأشخاص، فإنما قلتَ مثلاً: العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ» لأنّ كون العلم حسناً مضموم في العقل إلى كون الجهل قبيحاً»(٢).

تلك المناسبة الواجب توافرها بين المتعاطفيْن إما أن تكون: مناسبة فحوى (مضمون) أو مناسبة غرض، أما مناسبة الفحوى فقد أسهب عبد القاهر الجرجاني

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٥.

(٢) السابق: ٢٢٦.

في بيانها في النص السابق، وأما مناسبة الغرض فتكون في اتحاد الجملتين المتعاطفتيْن في غرض الخبر أو الإنشاء، جزم بذلك د/ أحمد المتوكل حيث قال: «والمناسبة نوعان: مناسبة فحوى ومناسبة غرض. في باب المناسبة من حيث الفحوى يقول الجرجاني.... وأما شروط المناسبة من حيث الغرض فأنْ تكون الجملتان المعطوف بينهما كلتاهما جملتين خبريتين... أو جملتين استفهاميتين... أو جملتين أمريتين... قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ١ - ٢]، حيث عطفت جملة خبرية على جملة استفهامية، وعلّلوا جواز العطف في مثل هذه الحالات بأنّ المسوّغ له هو أنّ الجملة المعطوف عليها جملة خبرية من حيث الغرض الفرعي، وإنْ كانت استفهامية من حيث الصيغة»(١).

إن أغلب النحاة بعد سيبويه إلى عبد القاهر الجرجاني، وكذا الذين خلفوا الجرجاني أقاموا تصانيفهم وتآليفهم النحوية بهدف سلامة النطق والصحة اللغوية ردعاً لما ظهر من اللحن في كتاب الله من الأعاجم وغيرهم، وغفلوا عن الهدف الأسمى لِسَنِّ قواعد العربية وهو: التنقيب عن أسرار الإعجاز القرآني، وبهذا ظهر اهتمامهم باللفظ وتقديمهم إياه على المعنى، مما أثّر في صياغة نظريتهم اللغوية التي أَوْلت العامل وأثره دوراً غير مسبوق في درسهم اللغوي، وغاب عن أكثرهم حينئذٍ تَقدُّم المعنى على اللفظ، مما جعلهم يعتقدون أنّ التناسب والمشاكلة والتناظر بين المعطوفيْن لا يكون إلا في اللفظ، أو يلزم وقوعه في اللفظ، ونتج من هذا التصور رفضهم لمسائل عطف التغاير في القرآن الكريم وغيره، وأخذوا يتأولونها مع أن نصوص القرآن الكريم ثرية بشواهد عديدة في عطف التغاير.

فلسفة عطف النسق في العربية تتجاذبها قوتان تبدوان متناقضتين، أما أولاهما: فقوة التناسب لتحقيق الاشتراك في الحكم، وقد أسلفت الحديث عنها،

(١) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد: ١٨٩ - ١٩٠.

واستقر رأي الباحث على أنّ التناسب لفظي معنوي، لكنّ العربي قد يستغني عن التناسب والتناظر في اللفظ إذا تعذر ذلك بتحقق التناسب في المعنى فقط، وهو الأصل، ويمتنع أن يكون التناسب في اللفظ فقط؛ ولقد ضيق أغلب النحاة واسعاً إذ قصروه على التناسب اللفظي فخَصُّوه بالاشتراك في العلامة الإعرابية والصيغ اللفظية، والحق أن هذا الاشتراك في باب عطف النسق يكون في معنى الجمع المطلق، وليس مقصوراً على التوافق اللفظي في الإعراب، وقد صحّ عندي مذهب سيبويه ومَن وافقه بجواز وقوع عطف التغاير بلا قيد ولا شرط إلا مجرد ربط الجملة المعطوفة بالجملة المعطوف عليها ونحوها بسبب، أي: برابط معنوي تدركه النفس أو العقل السليم.

أما القوة الأخرى التي يلزم توافرها في باب عطف النسق فهي الاختلاف بين المتعاطفين، كي يتحقق كون الأول ليس الثاني، «فالشيء لا يُعطف على نفسه عند النحاة»، أصل راسخ في نظرية النحو العربي، إلا أنّ الفهم غير الصحيح قد خصّه باللفظ دون المعنى، والحق البيِّن أن هذا الاختلاف أساسه المعنى الحاصل بالصياغة، وما الصيغة واللفظ إلا دليلان على المعنى، فلا اعتداد بالصيغة إلا بقدر ارتباطها بالمعنى، فالجرجاني قد قرن بين الجمع والعطف في سياق تحليله لإحدى صور التشبيه قائلاً: «الجمع الذي تفيده الصيغة في المتفق يجري مجرى العطف في المختلف»(١)، ومفهوم الكلام أن الجمع يكون في اللفظين المتجانسين والمتشابهين ونحوهما مما دلّ على أكثر من اثنين، نحو: جاء المسلم والمسلم والمسلم، فتصبح عند الجمع: جاء المسلمون، أما العطف فيكون فيما اختلف لفظه، نحو: جاء محمد وأحمد.

أوضح الرضي بجلاء هذا الفرق بين التثنية والجمع والعطف في سياق حديثه عن

(١) أسرار البلاغة: ١٩٩.

التعدد والتكرير في باب التنوين حيث قال: ـ «التثنية: ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى، والجمع ضم مفرد إلى مثلَيْه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى... والتكرير ضمُّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير»(١)، مما سبق عرضه يتضح للناظر أنّ الجرجاني يقصد بالضم في باب التثنية والجمع اللفظ فقط دون المعنى وكذا التشبيه، يؤكد ذلك قوله: ـ «اعلم أنّ الواو أول حروف العطف، ومعناها الجمع بين الشيئين، لأنهما في الاسمين المختلفيْن بإزاء التثنية في المتفقيْن»(٢)، يظهر للناظر في النصوص السابقة أثر المنطق العقلي في صوغ أصول القواعد النحوية، فالتثنية والجمع تعددٌ للمتشابه والمتجانس في اللفظ، أما العطف فهو تكرير وتعدد لغير المتجانس في اللفظ، والحق الذي لا مراء فيه من خلال إعادة القراءة في تراثنا المجيد أن هذا التعدد في باب عطف النسق يكون في اللفظ والمعنى معاً، وقد يقع في المعنى دون اللفظ، لكن لا سبيل إلى وقوعه في اللفظ دون المعنى كما يظن أغلب النحاة الذين تأولوا شواهد عطف التغاير في العربية.

ضيّق النحاة واسعاً وحصروا الاختلاف بين المتعاطفيْن في اللفظ، وصاغوا لنا أصلاً نفيساً في بابه ألا وهو: «لا يعطف الشيء على نفسه»، لكنهم وجهوا الأفهام لهذا الأصل إلى اللفظ دون المعنى؛ ولذا لا يصح عند هؤلاء الذين اعتدوا باللفظ والشكل أن نقول: ـ «جاء الشيخ والشيخ»؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه واحد، ولا بد أن نغاير بينهما في اللفظ فنقول مثلاً: «جاء الشيخ والأمير»، حتى يصح مبدأ الاختلاف بين المتعاطفيْن عندهم، ولا يعطف الشيء على نفسه، والحقيقة أنّ قولنا: «جاء الشيخ والشيخ»، تعبير صحيح وعطف سليم المبنى

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الأول ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٩٣٧.

والمعنى، إذا خرجنا به من دائرة اللفظ والشكل إلى دائرة المعنى بشقيه الوضعي المعجمي والاستعمالي التخاطبي، فـ(الشيخ) لفظه ومعناه الوضعي واحد، إلا أن المعنى المقصود في الاستعمال يتعين من خلال قصد المتكلم وفهم المخاطب والسامع، فقد يكون «الشيخ» الأول دالاً على الشخص الذي علمني وأدبني، أما «الشيخ» الثاني فيقصد به شخص آخر طاعن في السن صَحِب الشيخ الأول لا غير، وحينئذٍ يجوز العطف ولا يمتنع وفق هذا المعنى القائم على تفعيل المقصود بالمعنى، وإبراز دور المتكلم والمخاطب، فشرط عطف النسق الخاص بالاختلاف بين المتعاطفيْن يجب أن يُخَصَّص بالمعنى الاستعمالي، لا باللفظ والشكل ومعناه الوضعي المعجمي، ولعل هذا المعنى الذي استقر لديّ هو المقصود في كلام المبرد في قوله: «ولا يقع العطف على استواء إلا أن تجعل الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته»(١)، ففي هذا النص وجّه المبرد الاختلاف بين المتعاطفيْن إلى المعنى لا اللفظ، ثم ختم كلامه بقوله: ـ «متى أردته» وفي هذه العبارة إشارة دالة إلى المقصود بالمعنى في كلامه، وهو المعنى الاستعمالي التخاطبي، وليس المعنى الوضعي المعجمي الجامد في المعاجم، وهو يوافق سيبويه في تغليبه لدور منشئ النص وهو المتكلم على دور المخاطب في قوله: ـ «متى أردته».

أدرك سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما من أعلام النحاة أن اللغة وسيلة للتواصل بين المتخاطبين، وليست اللغة نظاماً مجرداً من القواعد الصمّاء، بل لقد عقدوا صلة وثيقة بين ماهية اللغة ووظيفتها، وكان حديثهم عن هذا الأصل مختصراً وموجزاً ليس من باب الغفلة والنسيان ونحوهما، ولكنه من باب الاختصار والإيجاز والسكوت عمّا هو ثابت ومستقر في النفوس والعقول، ولكنّ النحاة المتأخرين عندما جمعوا هذا التراث وحملوه عن الأوائل قد اهتموا كثيراً

(١) المقتضب: ٣/ ٢٧٩.

باللفظ والشكل على حساب المعنى الذي سُكِت عنه لمعرفة الأوائل به، لكن سريعاً ما تُنُوسي هذا الأصل، وحلّ الفرع وهو (اللفظ) محلّ الأصل (المعنى)، وأقيم مقامه، وأُسند إليه كل أثر، وحينئذٍ وقع الخلاف والشجار بين النحاة، وظهر هذا الخلاف جلياً في مسألة السماع والقياس، أيهما يُقدَّم. جزم بذلك ابن جني حيث ردّ كل خلاف بين النحاة إلى السماع والقياس وطردهم للقواعد والأصول على وتيرة واحدة، وتأويلهم للنصوص الفصيحة المسموعة المخالفة للقياس حيث عقد باباً في خصائصه بعنوان: «بابٌ في تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع، هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين»(١).

لا يخفى على الناظر في تراثنا العربي أنه لا مشاحة فيما ذهب إليه سيبويه من اعتبار قصد المتكلم(٢) دون المخاطَب في إدراك المعاني وسلامة التراكيب، وما اختاره عبد القاهر الجرجاني في هذا الشأن وهو: حال السامع أو المخاطَب، فالمتكلم والمخاطَب كلاهما شريك في بناء التراكيب النحوية عندهما، وعند النحاة الأوائل(٣)، نحو قول السهيلي في مَعرض حديثه عن علة اشتراك المتكلم والمخاطب في الألف والنون في الضمير الدال عليهما: «اعلم أنَّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبِّرُ للمخاطَب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم... ثم لما كان المخاطَب مُشاركاً للمتكلم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطَب، ولولا المخاطَب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلمّا اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال...»(٤).

(١) الخصائص: ١/ ١٠٠.

(٢) انظر: البحث الذي كتبه صاحب هذه السطور عن: «أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه.

(٣) انظر: المقتضب: ٢/ ٧٩، ٨١، ٣/ ٧٢، ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤/ ٥٢، ٧٢، ٧٩، ١١٩، ١٣٠، ٢٤٩... إلخ والأصول في النحو: ١/ ٦٦، ٦٧، ٦٩، ١٤٢، ٢٨٧، ٢/ ٧٤، ٢٦٩، ٢٧٥، ٣٢٤... إلخ.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ٢١٨ - ٢٢٠.

المبحث الثاني: عطف الصيغ المتغايرة في القرآن الكريم

عطف النسق في العربية على ضربين(١)، أحدهما: عطف مفرد على مفرد، والآخَر: عطف جملة على جملة، وما كان بخلاف ذلك فهو مؤول بأحد هذين الضربين، أو قُلْ إنه مؤول بالمفرد لا غير؛ إذ هو الأصل عند النحاة، جزم بذلك غير واحد من النحاة، منهم الإمام الشاطبي في «مقاصده الشافية» شارحاً قول ابن مالك في «خلاصته الكافية» إذ «الكلام في هذا الباب ـ أي: عطف النسق ـ في عطف المفردات لأنّ التبعية لا تكون إلا فيها، وعليه يدل مثاله وكلامه»(٢).

وقد آثرت اختيار مصطلح «الصيغ» على مصطلح «المفردات» في عنوان هذا المبحث لأن النحاة إذا أطلقوا القول بالمفرد في العربية تزاحمت دلالاته في ذهن المخاطب، إذ قد يُطلَق المفرد في مقابل المركب، أو الجملة، أو الجملة وشبه الجملة، أو والمثنى والجمع، أو المضاف، أو المضاف والشبيه بالمضاف... إلخ، أما المفرد الذي في مقابل الجملة في باب عطف النسق فقد يُقْصد به المفرد الذي في مقابل الجملة بنوعيها: التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب، وقد يُطلَق، ويُراد به أن يكون في مقابل الجمل التي ليس لها محل من الإعراب فقط، أما الجمل التي لها محل من الإعراب فهي من قبيل المفرد عند النحاة، أما المفرد نفسه فقد يُقْصد به الكلمة المفردة سواء أكانت اسماً أم فعلاً، أو مصدراً مؤولاً فهو في تأويل المفرد عند النحاة أيضاً وهكذا، بل قد يُطلق النحاة المفرد، ويقصدون به الفعل، ويختلفون حينئذٍ في انضمام الفاعل إليه أو عدم انضمامه.

أما مصطلح «الصيغ» الذي آثرت استخدامه لدلالته المحددة في هذا السياق

---

(١) انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) الجزء الأول (المجلد الثاني): ٣٧٤، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان (ت٧٤٥هـ): ١٢٧.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥/ ٦١.

فيُقصد به الأصل والشكل الذي تؤول إليه الحروف والكلمات بعد تركيبها(١). وهو ألصق بالكلمة المفردة، ويُقصد به حينئذٍ الهيئة الحاصلة من ترتيب حروف الكلمة وحركاتها، وقد تُطلق تلك الكلمة ويُراد بها اتساعاً صيغة العبارات والتراكيب الاسمية والفعلية، والخبر والإنشاء، وهذا المصطلح يُعبّر بجلاء عن مقصود أغلب النحاة في باب عطف النسق، وهو: شكل الكلمة وضبط آخرها بأثر من الإعراب الناتج عن الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب. وفي هذا المبحث يمكن تناول «عطف صيغ المفردات المتغايرة» من خلال شواهد مختارة من القرآن الكريم من خلال مطلبين، أحدهما: لعطف الفعل على الاسم وبالعكس، والآخر: لعطف الفعل الماضي على المضارع وبالعكس، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: عطف الفعل على الاسم وبالعكس:

الأصل في عطف النسق أن يكون في المفردات: الأفعال والأسماء، أما الجمل فمحمولة عليها؛ لأن التبعية عند النحاة لا تكون إلا في المفردات أصالة، فالفعل يُعطف على الفعل، كما أن الاسم إنما يُعطف على الاسم «لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضي تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا المعنى يوجِب ألا يُعطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم، لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على ما ليس من جنسه ولا مِن شكله»(٢)، في هذا النص يلحظ الناظر بجلاء أساس المشكلة التي اصطنعها النحاة، وكان من آثارها منع أغلبهم لعطف التغاير، ومنه عطف الفعل على الاسم وبالعكس، إذ المسألة عندهم تتمثل في وجوب التشابه والتجانس والتماثل في اللفظ والشكل، وهذا التشابه لا يكون

(١) انظر: لسان العرب: مادة (ص و غ)، والمعجم الوسيط مادة (ص و غ).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥ / ١٨٦ - ١٨٧.

عندهم إلا في اللفظ بإتباع المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب.

أسهب جمع من النحاة في تأويل ما ورد مخالفاً لما اشترطوه من التماثل في اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه في نمط عطف الفعل على الاسم وبالعكس، فالمازني (ت٢٤٨هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ) قد منعوا عطف الفعل على الاسم وبالعكس لأنّ العطف أخو التثنية، فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر(١)، أما السهيلي (ت٥٨١هـ) فيرى أنه يحسُن عطف الفعل على الاسم ويقبُح عكسه لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعل، وفي الثانية لا يعمل لأن ما بعد (الواو) حينئذٍ اسم محض، وليس بمعتمد، فيجري مجرى الفعل(٢)، بل لقد حمل السهيلي على الزجاج (ت٣١١هـ) لإجازته عطف الاسم على الفعل خاصة معللاً ذلك بقضية الأصل والفرع قائلاً: «قلنا: هذا ممتنع على قبح -أي: عطف الاسم على الفعل- والزجاج قد أجازه في «المعاني» قياساً على الأول، وليس هو مثله؛ لأنك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل، لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه. وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعاً، وصيّرت الفعل في معنى الاسم، وهو فعل محض...»(٣).

أما ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقد أجاز عطف الفعل على الاسم وبالعكس إذا صحّ تأويل أحدهما بالآخر، والاسم يكون في موضع الفعل إذا كان مشتقاً نحو: اسم الفاعل واسم المفعول، ويقع الفعل موقع الاسم إذا وقع خبراً لمبتدأ أو لناسخ، أو حالاً أو صفة أو مفعولاً ثانياً لظننت، أو مفعولاً ثالثاً لأعلم، أصّل لذلك كله ابن عصفور

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٥، ٤/٣٨٧، الأصول في النحو: ١/١٨٤، همع الهوامع: ٣/١٩٢.

(٢) انظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٢٠.

(٣) نتائج الفكر في النحو: ٣١٩، وانظر نحوه في: -بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية: ٢/٤٦٩.

في ضوء منظور عام هو قوله: «لا يجوز عطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل...»(١)، ووافقه الرضي (ت٦٨٨هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب(٢)، وكذا وافقه أبو حيان (ت٧٤٥هـ) في «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» حيث قال: «ويجوز عطف الفعل على الاسم... والاسم على الفعل... ولا يكون ذلك إلا إذا كان كلٌّ واحد منهما في تقدير الآخر»(٣)، واختار الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) في «المقاصد الشافية» القول بجواز ذلك العطف لمشابهة الأسماء للأفعال قائلاً: «ثم لمّا كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال - ويعطي معنى الفعل - اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى... يعني أنّ عطف الفعل على الاسم الذي يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغ لسهولة الخَطْب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعلَ كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل»(٤).

عطف الفعل على الاسم وبالعكس فيه ثلاثة أقوال سبق تفصيلها، وإجمالها هو: أحدها: المنع مطلقاً، حُكي عن المازني والمبرد وابن السراج، والثاني: الجواز مطلقاً بشرط أن يكون كل واحد منهما في تقدير الآخَر، وهو: قول ابن عصفور والرضي وأبي حيان والشاطبي، والثالث: يحسُن عطف الفعل على الاسم، ويقبُح عطف الاسم على الفعل للأسباب السابق الإشارة إليها، وذلك عند السهيلي ووافقه ابن القيم. والصواب الذي يوافق الواقع اللغوي في الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم والشعر... إلخ هو القول بجواز وقوع عطف الفعل على الاسم

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٨.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٦.

(٣) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: ٤/٢٠٢٢.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥/١٨٧.

وبالعكس بلا شرط ولا قيد، أما اشتراطهم كون كل من المعطوف والمعطوف عليه في تقدير الآخر فهو أقرب ما يكون إلى الصناعة النحوية من طبيعة اللغة، أما قول السهيلي فهو أقرب إلى إعمال القياس النحوي وإهمال السماع، ولا شك أن تلك الصنعة والميل إلى القياس وتنحية السماع وتأخيره سبب الشجار والخلاف الذي نشب بين النحاة قديماً وحديثاً، وترتب على ذلك خوض النحاة في شروط الاسم الذي يصح عطفه على الفعل، فخصّه بعضهم باسم الفاعل واسم المفعول دون غيرهما(١)، وذهب آخرون إلى تخصيصه بالاسم المشتق الحامل للضمير كما في عبارة السهيلي(٢)، ومال الشاطبي(٣) إلى اشتراط مشاركة هذا الاسم في معنى الفعل، وحاصل أقوالهم أنهم يجيزون عطف الاسم على الفعل إذا كان (اسم فاعل، أو صيغ المبالغة، أو اسم المفعول، أو أفعل التفضيل، أو صفة مشبهة).

والصواب ألاّ يُخصَّ الاسم بالمشتق في حال عطف الفعل على الاسمَ وبالعكس، فالواقع اللغوي والمسموع من فصيح الكلام من القرآن الكريم وغيره يرد هذا الزعم، فقد ورد في غير موضع عطف الفعل على الاسم الجامد (المصدر) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] حيث سأل سيبويه(٤) شيخه الخليل عن قوله تعالى: ﴿يُرْسِلَ﴾ علامَ عُطِفت، فأجابه الخليل قائلاً: أنَّ ﴿يُرْسِلَ﴾ منصوبة بـ(أنْ) مضمرة لا عطفاً على ﴿أَن يُكَلِّمَهُ﴾؛ لأن المعنى يصبح فاسداً حينئذٍ، ويصير التقدير: «ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً، وهذا فاسد في المعنى»(٥) وسبب

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٤٣٧-٤٣٨، ٣/٢٠٤.

(٢) انظر: نتائج الفكر في النحو: ٣١٩.

(٣) انظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٥/١٨٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٤٩.

(٥) انظر: شرح السيرافي للكتاب ٣/٢٤٦.

الإضمار قبل ﴿يُرْسِلَ﴾ أنه معطوف على ﴿وَحْيًا﴾، وهذا ما يقتضيه المعنى السليم، ولمّا كان ﴿يُرْسِلَ﴾ فعلاً و﴿وَحْيًا﴾ اسماً جرى إضمار (أنْ) قبل ﴿يُرْسِلَ﴾ ليسوغ عطف الفعل على الاسم، فكأنه قال: ـ «إلا وحياً أو أنْ يُرسلَ»(١)، «ويجوز أن يكون التقدير: «ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو أن يرسل إليه» وهو عطف مصدر على مصدر»(٢)، ومنه أيضاً في شواهد سيبويه الشعرية(٣):

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقرَّ عيني أحْبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

فالمعنى الذي أرادته الشاعرة أنّ لبس العباءة مع قرة العين والسرور معاً أحبُّ إليها من لبس الناعم من الثياب، ولم تُرد أنَّ أحدَ المعطوفيْن وهما: ـ لبس العباءة، وقرة العين أحبُّ إليها من لبس الشفوف، ولّما كان المعنى المراد يقتضي عطف (تَقرَّ) الفعل على (لبس) الاسم الجامد اضطر النحاة إلى القول بإضمار (أنْ) قبل الفعل كيما يصح عطف الفعل على الاسم(٤) وانظر نحوه في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٨]، وخاض النحاة في هذا السياق في أوجه محتملة نحو: ـ عطف مفرد على جملة أو عطف مفرد على فعل فقط، فذهب البعض إلى تخصيص الفعل بالمضارع دون الماضي، والصواب جواز عطف الفعل على الاسم دون قيد بدلالته على الحال، ودليل ذلك وقوع عطف الفعل الماضي على اسم

(١) الكتاب: ٣/ ٤٩.

(٢) شرح السيرافي للكتاب: ٣/ ٢٤٦.

(٣) هذا البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان. انظر: هامش الكتاب: ٣/ ٤٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ٤٥.

الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ [الحديد: ١٨].

ذكر الشيخ/ عضيمة في باب عطف الفعل على الاسم وبالعكس سبعة مواضع، إحداها لعطف الاسم على الفعل، والبقية لعطف الفعل على الاسم، وهي شواهد متنوعة أبان فيها جواز عطف الفعل على الاسم وبالعكس دون قيد بكون الاسم مشتقاً أو الفعل بالمضارع دون غيره من الأفعال، ولا شك أنّ الشيخ لم يرد حصر هذه الشواهد في القرآن الكريم فهي أكثر من ذلك(١)، وهذه الشواهد تتوزع في نمطين رئيسين، وفي كل نمط صور تتنوع باعتبار نوع الاسم أو الفعل، وفي هذا السياق أكتفي بعرض شاهد واحد أو شاهدين على الأكثر ممثلاً بها لكل نمط من نمطي هذا المطلب خشية الإطالة وذلك كما يلي:

النمط الأول: (عطف الفعل على الاسم):

ورد هذا النمط بكثرة ـ بالقياس إلى ما جاء في النمط التالي ـ فيما جمعت من شواهد قرآنية، حيث ورد في تسعة مواضع منها قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩].

في هذه الآية عطف الفعل المضارع (يقبضن) على الاسم المشتق (صافات)؛ لأن الفعل في معنى الاسم، وتقديره (قابضات) هكذا نجد تحليل النحاة والمفسرين لمثل هذه الشواهد حيث يعللون لصحة مثل هذا العطف بتأويل أحد المعطوفيْن بالآخَر، إذ لا يستقيم عندهم العطف إلا بين المتناظرين أو المتشابهين كالاسمين أو الفعلين... إلخ، والحق أنّ الذي زعموا يخالف المسموع من آيات الكتاب الكريم

(١) ذكر الشيخ عضيمة الشواهد الآتية في موسوعته: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، الأنعام ٩٥، الأعراف ٢٩، الإسراء ٤٣، الكهف ٦٩، الحديد ١٨، الملك ١٩، العاديات ٣، ٤، ومنها أيضاً عندي الشواهد الآتية: آل عمران ٤٥، ٤٦، الأنعام ٩٦، الشورى ٥١.

وغيره من شواهد العربية، ولا حاجة حينئذ لهذا التأويل الذي عمدوا إليه كيما يصح فهمهم لمنظومة العطف في العربية، والصواب الذي لا مراء فيه أنّ هذا الشاهد ونحوه من شواهد هذا النمط أصل في العربية، إذ العبرة ليست بالشكل فقط، وإنما الأصل هو المعنى، وما الشكل إلا رسم لهذا المعنى، فالله ـ سبحانه وتعالى ـ المتكلم ـ جل شأنه ـ استخدم الفعل (يقبضن) دون الاسم (قابضات) لدلالات ومعانٍ قد تغيب عن الكثير وتظهر للبعض، ومن هؤلاء الإمام الرازي (ت٦٠٦هـ) حيث أشار في تفسيره إلى بعض النكت والدلالات إذ الأصل في الطيران هو صف الأجنحة «لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مدّ الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط، للاستظهار به على التحرك، فجيء بما هو طارئ غير أصلي بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من السابح»(١).

فالبسط عُبرِّ عنه في الآية السابقة بالاسم لأنه الأصل في الطيران وهو الغالب على حال الطائر في أثناء طيرانه فجاء بصيغة اسم الفاعل لدوامه وكثرته فقال الحكيم العليم (صافات)، وأما القبض فقد عبَّر عنه الخبير العليم بلفظ الفعل المضارع (يقبضن) لأنّ قبض الجناحين طارئ على الطائر في أثناء طيرانه، وإنما يفعله الطائر قليلاً للاستراحة والاستعانة، فَذُكر بلفظ الفعل لقلته وللدلالة على أنه حادث وليس بدائم فسبحان العليم الخبير الذي أعجز كلامه الفصحاء قديماً وحديثاً، وعلى هذا قِس غيره من الشواهد في هذا النمط، فالمعنى أصل في العربية غاب عن الكثير مما جعلهم يتمسكون بالشكل ويدورون في فلك قواعد صاغوها محاولين مِن خلالها نظم الشواهد في العربية على وتيرة واحدة في ضوء قواعدهم، وحينئذٍ أهملوا السماع الصحيح الفصيح، وقدموا القياس عليه فحصل هذا الشجار والخلاف

(١) تفسير مفاتيح الغيب: ٣٠/ ٧١.

بين النحاة قديماً وحديثاً، ففي هذه الآية يظهر لنا أن إرادة المتكلم وقصده ـ (الله) سبحانه وتعالى ـ والمعنى المراد التعبير عنه كي يفهمه السامع أو المخاطب أصل يجب ألا نحيد عنه إلى غيره كي يسلمَ لنا فهم النصوص الفصيحة على وجهها الصحيح.

النمط الثاني: (عطف الاسم على الفعل):

ورد هذا النمط بقلة في القرآن الكريم، وذلك في شاهد واحد هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥].

في هذه الآية عطف الاسم المشتق (مخرج) على الفعل المضارع (يخرج) لأنّ أحد المعطوفيْن يؤوَّل بالآخَر عند جمهور النحاة والمفسرين، إذ الأصل عندهم المشاكلة في اللفظ، أما المشككون في أسلوب القرآن الكريم من المستشرقين وأتباعهم فيقولون: إنْ كان العطف في آية سورة الأنعام السابقة بليغاً، فالآية الأخرى المشابهة لها في سورة الروم غير بليغة زعموا، وتلك الآية هي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩] لعمري إنّ هذا الفهم منهم دالٌ على جهلهم بأسلوب القرآن الكريم، وفقدانهم للملكة العربية الصحيحة لفهم كلام الله تعالى؛ فكلا الأسلوبين فصيح في سياقه، فالذي يتكلم هو الملك ـ سبحانه وتعالى ـ الذي يضع كل كلمة في موضعها الصحيح، بحيث إذا حُذف أو زِيد أو قُدم أو أُخر منها شيء اختل المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ في آية سورة الروم(١) جاء التعبير وفق الأصل عند جمهور النحاة حيث عطف الفعل على الفعل، فلا مشاحة فيه حيث اتفق اللفظ والمعنى في هذا الموضع، وليس قبل هذه الآية ولا بعدها اسم يُعطف عليه الفعل.

(١) ونحوه نجده في آية سورة آل عمران رقم (٢٧) وآية سورة يونس رقم (٣١).

أما آية سورة الأنعام موضع الشاهد في هذا النمط فقد حاد جمهور النحاة والمفسرين(١) عن القول بعطف الاسم (مخرج) على الفعل (يخرج) للتغاير بين المتعاطفيْن، وفراراً من تأويل أحد المتعاطفين بالآخَر، وذهبوا إلى عطف (مخرج) على الاسم في صدر الآية وهو قوله تعالى: ﴿فَالِقُ﴾ وهو الوجه الوحيد الذي اختاره الزمخشري، أي أنّ الله فالق ومخرج...، وجملة (يخرج) استئنافية عندهم، والذي أميل إليه وفق ما بينت في المبحث الأول أنّ الصواب صحة عطف الاسم المشتق (مُخْرِج) على ما قبله مباشرة وهو الفعل المضارع (يخرج) لأسباب لفظية وأخرى معنوية كما يلي: ـ

أما الأسباب اللفظية التي ترشح القول بعطف الاسم (مخرج) على الفعل المضارع (**يخرج**) فتتمثل في تلك المناسبة اللفظية حيث وقع قوله تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ**﴾ بلفظ الفعل مسبوقاً باسم واحد، وهو قوله تعالى: ﴿**فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى**﴾ وتلاه اسمان، وهما: «ومخرج الحي من الميت» وقوله تعالى: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ**﴾ [الأنعام: ٩٦] عملاً بالشبيهين بخلاف الآيات الواردة في سورة آل عمران ويونس والروم، فما قبلها وما بعدها أفعال، وكذلك لأنه لما اجتمع ثلاثة حروف من حروف العلة دفعة واحدة وهي: الواو من (والنوى) والياء من (النوى)، والواو من (ومخرج) وهي واو العطف عدَل الحكيم عن (ومُخرج) الاسم إلى الفعل (يخرج) الذي بمعناها ثم عُطف على الفعل المضارع بالاسم بعده، وهو قوله: ﴿**وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾، هذا الملمح الصوتي انتبه له الخطيب الإسكافي (ت٤٣١هـ) في «درة التنزيل وغرة التأويل»(٢)، فالمراد بذلك أنّ قوله تعالى: ﴿**وَالنَّوَى**﴾ بُدئت بالواو المفتوحة وختمت بها فإذا عُطف عليها بالواو أيضاً بعدها «ومخرج» حينئذٍ تتكرر الواو

(١) انظر: نتائج الفكر في النحو ٣١٩، حيث وصف السهيلي وقوع هذا النمط بالقبح، ووافقه الزمخشري في تفسيره وآخرون، وهذا لا ينبغي ما دام له شواهد صحيحة في كتاب الله تعالى.

(٢) درة التنزيل وغرة التأويل: ط،دار الآفاق الجديدة، سورة الأنعام، الآية التاسعة منها.

المفتوحة تكراراً مستثقلاً كما هو ظاهر، فعُدل عن العطف للاسم بالواو إلى استخدام الفعل المضارع (يخرج) بلا عطف، وحينئذٍ يكون التركيب العطفي من الفعل المضارع (يخرج) والاسم المعطوف « ومخرج الميت من الحي » خبراً ثانياً لـ (إنَّ) .

أما الأسباب المعنوية التي ترشح القول بعطف الاسم (مخرج) على الفعل المضارع (يخرج) فتتمثل في ملمح دلالي سياقي نبّه إليه الفخر الرازي في مفاتيح الغيب(١)، وهو: أن الحي أشرف من الميت، والعناية بإيجاد الحي من الميت أكثر وأكمل من العناية بإخراج الميت من الحي لذا وقع التعبير عن إيجاد الحي من الميت بصيغة الفعل (يخرج)، وعبَّر عن الثاني وهو: إخراج الميت من الحي بصيغة الاسم، وأميل إلى أنّ عطف قوله تعالى: ﴿ **وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾ على الفعل المضارع « يخرج الحي من الميت » الواقع خبراً ثانياً لـ (إنَّ) وليس على الاسم السابق (فالق) لأنه كالتكملة لقوله تعالى: ﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ** ﴾ فهما متضادان ومتلازمان، فالله ـ سبحانه وتعالى ـ يفعل الأمرين معاً، وذلك نظير قوله تعالى في الآية التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ **فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا** ﴾ [الأنعام: ٩٦] فالصبح والليل متلازمان ومتضادان مثل الموت والحياة تماماً. ويضيف محمد الطاهر بن عاشور ملمحاً خاصاً بدلالة الصيغة فيقول: « وقد جيء بجملة « يخرج الحي من الميت » فعلية للدلالة على أنّ هذا الفعل يتجدد ويتكرر في كل آن، فهو مراد معلوم، وليس على سبيل المصادفة والاتفاق، وجيء في قوله: ﴿ **وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾ اسماً للدلالة على الدوام والثبات، فحصل بمجموع ذلك أنّ كلا الفعلين متجدد وثابت، أي كثير وذاتي؛ وذلك لأن أحد الإخراجين ليس أولى بالحكم من قرينه فكان في الأسلوب شبه الاحتباك »(٢).

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ١٣ / ٩٧ ـ ٩٨ .

(٢) التحرير والتنوير: ٧ / ٣٨٩ .

إنّ التوجيه الذي اخترته بصحة عطف الاسم (مخرج) على الفعل المضارع قبله (يخرج) أصوب وأسلم من القول بعطف الاسم في آخر الآية على الاسم في صدرها (فالق) خروجاً من خلاف النحاة في قوليهما، وأيهما أولى: عطف الاسم على ما قبله مباشرة، أم على الذي يسبقهما؟ وسداً لباب التأويل الذي لا داعي إليه، ومراعاة للمعنى السليم والسياق في الآية التالية لها الذي يشهد بصحة هذا التوجيه، ولأنّ اختيار الفعل (يخرج) مع الحي دالٌ على التجدد والحدوث والحركة التي يتسم بها الحي، أما الاسم (مخرج) فدال على الثبوت الذي يتناسب مع السكون الذي يتصف به الميت، ولعل هذا الخلاف الذي نشب في مثل هذه المواضع وغيرها يرجع إلى الصنعة النحوية والميل إلى القياس وتغليبه على السماع، والخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب المناسب وهو كثير عند النحاة، نبه عليه ابن جني قديماً، وعقد له باباً في خصائصه بعنوان «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»(١).

المطلب الثاني: (عطف الفعل الماضي على المضارع وبالعكس):

عطف الفعل على مثله وعلى خلافه من باب عطف المفردات في العربية، وذلك بالنظر إلى لفظ الفعل فقط دون اعتبار حال تركبه مع الفاعل مكوناً جملة، فقد أجاز سيبويه عطف الفعل على مثله وعلى خلافه دون قيد ولا شرط، ومن ذلك قول قيس ابن الخطيم الأنصاري(٢):

إذا قَصُرَت أَسيافُنا كانَ وَصْلُها خُطَانا إلى أَعدائِنا فَنُضَارِبِ

حيث جُزم (نضارب) بعطفه على موضع (كان) لأنها في محل جزم جواب (إذا) التي عملت عمل (إنْ) الجازمة(٣)، فمفهوم كلام سيبويه دال على أنَّ:

(١) الخصائص: ١/ ٢٧٩ - ٢٨٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦١.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٣٩.

(كان) فعل زمنه السياقي الاستقبال لوقوعه موقع جواب الشرط، وجزم بذلك ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) في تعريفه لحد عطف النسق قائلاً: «عطف النسق: هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك»(١)، فالأفعال في باب عطف النسق كالأسماء المفردة، وهذا الباب أشكل على غير واحد من النحاة منهم ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) حيث اعترض على تعريف ابن عصفور السابق، وجزم بأن فيه تداخلاً؛ لأن عطف الأفعال داخل في باب عطف الجمل، إذ لا يُتصور الفعل بلا فاعل(٢)، وقد ردّ هذا الاعتراض وحلّ هذا الإشكال غير واحد من النحاة منهم ابن الفخار (ت٧٥٤هـ) شيخ الإمام الشاطبي معللاً لذلك بقوله: «إذا قلتَ: إنْ يقمْ زيدٌ ويخرجْ أبوه فأكرمهما، فهذه الواو قد شركت بين الفعل الثاني والفعل الأول في حرف (إنْ) منفردين دون اعتبار بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلاً؛ إذ كان الجزم من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤَثِّر فيها، لأنّ الجمل لا تُؤَثِّر فيها العوامل إذا كانت مطلوبة لها طلباً واحداً... والمسألة فيها طالبٌ ومطلوبٌ... فحرف الشرط هو الطلب، والفعل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذاً لم يقع التشريك إلا بين الفعلين فقط، وما عدا الفعلين إنما هو تابع لهما»(٣).

عطف الفعل على الفعل قد يتعين وقد لا يتعين، فإذا تعين عطف الفعل على الفعل فإنما يكون ذلك «إذا تأثر الفعل بناصب أو جازم، أو كان في موضع ما يتأثر»(٤)، أي: إذا عطف الفعل المنصوب على منصوب مثله مع عدم تكرار

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٢٣.

(٢) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥/١٨٥.

(٣) السابق: ٥/١٨٥.

(٤) السابق: ٥/١٨٤.

العامل، وكذا مع الجزم. نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، فوجوب عطف الفعل على الفعل كما يبدو عند النحاة خاص بالفعل المضارع الذي يقبل أثر الناصب والجازم ولذا فهذه المواضع تمثل أصل القاعدة، ولا تتناول قضية عطف التغاير، وجزم أبو حيان (ت٧٤٥هـ) باشتراط اتحاد زمن الفعلين المعطوفيْن، والأحسن إذ ذاك اتحادهما في الصيغة، فأما إذا اختلفا في الزمن صار العطف من باب عطف الجمل لا غير(١)، وعلّل الشاطبي لهذا الشرط عند أبي حيان وغيره بقوله: «وإذا كان ـ أي: الفعل ـ معمولاً لناصب أو جازم، ثم عطف عليه اقتضى دخوله تحت مقتضى العامل من التخليص إلى زمان واحد، فكان كما شرط من اتحاد الزمن»(٢) حقاً إن الناصب والجازم للمضارع يقلب زمن المضارع غالباً، وحينئذٍ يلزم في الفعل المعطوف على المضارع المسبوق بناصب أو جازم اتحاده في الزمن مع الفعل المعطوف عليه لاقتضاء هذا العامل الواحد الذي لم يتكرر مع الفعل الثاني الزمن نفسه، وحينئذٍ يتحد الزمن، فلا إشكال إذن في اشتراطهم في مثل هذه السياقات اتحاد زمن الفعلين المتعاطفيْن، فاشتراط اتحاد الفعلين المتعاطفيْن في الزمن عند النحاة دالٌّ على أنّ المعتبر هنا هو الزمن السياقي لا الزمن الصيغي القاعدي المشهور عند جمهور النحاة، أما اتحاد الصيغة فشرط كمال لا شرط صحة عند النحاة.

أما المواضع التي لا يتعين فيها عطف الفعل على الفعل فإنما تكون إذا لم يتأثر

(١) انظر: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: ٤ / ٢٠٢٣.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥ / ١٨٤.

الفعل المعطوف بناصب ولا جازم أي: في حال رفع الفعل المضارع، وعطف الماضي على الماضي، وعطف الأمر على مثله، وعطف المضارع على الأمر وبالعكس، وتلك المواضع هي التي تُمَثَّل في بعض مواضع عطف التغاير، فحينئذٍ يكون العطف محتملاً لعدم ظهور العامل، ولكون العامل معنوياً في الفعل المضارع المرفوع، وفعل الأمر الغالب فيه وجوب استتار فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [هود: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم: ٤٨].

فضابط عطف الأفعال في العربية تأثرها بناصب أو جازم أو وقوعها في موضع ما يتأثر، وما عدا ذلك فهو يحتمل أن يكون من باب عطف الأفعال أو عطف الجمل. واشترط جمهور النحاة اتحاد الفعلين المعطوفيْن في الزمن، فإذا تخالفا في الزمن كان العطف من باب عطف الجمل لا من باب عطف الأفعال. والصواب الذي يشهد له الواقع اللغوي في النصوص الفصيحة من القرآن الكريم وغيره صحة عطف الأفعال دون اشتراط اتحادهما في الزمن. صرح بذلك غير واحد من النحاة منهم الرضي(١)، والشاطبي الذي قال: «الفعل يصح أن يُعطف على الفعل... من غير مانع من ذلك، وإطلاقه -أي: ابن مالك في الخلاصة الكافية- عطف الفعل على الفعل يقتضي أنه لا يقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يعطف الماضي على الماضي، والمضارع على مثله، بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه. وهذا صحيح»(٢).

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٦

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥ / ١٨٢، وقد سبقه إلى ذلك الفراء حيث قال: -«فلا بأس أن تَرُدَّ فَعَل على يَفْعَل كما قال «وقاتلوا الذين يأمرون» وأن تَرُدَّ يَفْعَل على فَعَل كما قال «إنَّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله» معاني القرآن ٢ / ٢٢١

وتحقيق ذلك أن جمهور النحاة ـ رحمهم الله ـ حين اشترطوا اتحاد الفعلين المتعاطفيْن في الزمن نظروا إلى لفظ الفعل، وما يقتضيه الناصب والجازم من زمن سياقي للفعل المعطوف عليه الذي صُدِّر بأحدهما، وحينئذٍ يقتضي السياق أن يكون زمن الفعل المعطوف متحداً مع زمن الفعل المعطوف عليه لأنه على نية تكرار العامل، أما النحاة الذين لم يشترطوا لصحة عطف الأفعال اتحادها في الزمن فقد كانت نظرتهم أوسع وأشمل حيث نظروا إلى الأفعال عامة التي يتعين فيها العطف، والتي لا يتعين معها العطف بل يكون من باب عطف الجمل، وحينئذٍ أطلقوا القول بجواز وقوع عطف الأفعال دون اشتراط الزمن لاحتمال أن يكون العطف عندهم لأكثر هذه المواضع من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات، أو على الأرجح لكونهم لا يعتدون بعطف الأفعال في العربية، إذ لا يصح عندهم عطف الفعل دون فاعله، والصحيح جواز وقوع عطف الأفعال في العربية دون شرط أو قيد، يؤيد ذلك شواهد عدة من القرآن الكريم وغيره، أما تلك الشروط التي خاض فيها النحاة فهي من باب الصناعة النحوية التي صارت تُحَكَّم في الموروث اللغوي الفصيح، والصواب تقديم ذلك التراث اللغوي والقول بصحة وقوع العطف بين الأفعال وغيرها دون تأويل لظاهر تلك الشواهد، أما الحديث عن علة اختيار صيغة دون أخرى فهذا من باب الاجتهاد في فهم دلالة النص القرآني والكشف عن سر إعجازه المتجدد قديماً وحديثاً، فلا بد لنا أن نفرق بين التصحيح اللغوي والتعليل اللغوي، فتلك الأنماط لعطف الأفعال صحيحة فصيحة لا مراء في ذلك، أما التعليل فباب واسع مفتوح لكل مجتهد ينشد علة صحيحة يفسر ويفهم بها سر الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

فالزمن(١) مفهوم لغوي لا يتم إلا في تركيب وفي إطار نسق معين من الربط بين

(١) انظر بحثاً لكاتب هذه السطور بعنوان: الإحالة الزمنية للأفعال في العربية: ٢، ٣، ٥٩، ٦٠ بتصرف.

الألفاظ والجمل والفقرات... إلخ، ولقد كان لسطوة الاقتران بين الصيغة والزمن في تراثنا العربي أثر كبير في قصر وظيفة الزمن الصرفي على التمييز بين ما قبل الأحداث وما بعدها... ويظهر ذلك جلياً فيما ألزم النحاة أنفسهم به من الربط المطلق بين الزمن الفلكي والزمن الصرفي القائم على الصيغة، إنّ الجزم بدلالة الصيغ الصرفية على أزمنة محددة وملازمة لها لا تنفك عنها إلا لعوارض تعرض هي أصل الداء في معالجة النحاة العرب للأزمنة في العربية، فأزمنة الأفعال في العربية يجب أن تتحرر من قيود الزمن الصرفي والزمن القاعدي في العربية إلى فضاء الزمن السياقي، وحينئذٍ نُخَلِّص تراثنا من تلك التأويلات والتعليلات التي لا طائل منها في قضية تبادل الصيغ ونحو ذلك. تلك التعليلات والتأويلات أقامها النحاة على أصلين مُعتبرَيْن هما: ـ أصل تركيبي وآخر دلالي، أما الأصل التركيبي فيأتي في إطار نظرية العامل، كما في قضية النفي للمضارع المُصدَّر بـ(لم) وقضية استلزام الشرط لأفعال معينة تصلح لوقوع الجزم... إلخ، وأما الأصل الدلالي فيرجع إلى التثبيت والتحقيق للفعل كما عند ابن جني، ومن باب التوسع والمبالغة والمجاز عند الفارسي وغيره.

تقسيم الأفعال عند سيبويه جاء وفق الحدث وليس تقسيماً زمنياً، فالأفعال عنده إما أفعال مُنْجَزة أو غير منجزة، فالفعل إما أن يكون واقعاً ومتحققاً ومنجزاً أو غير واقع وغير متحقق ولا منجز ولم يحدث، فالفعل عنده «بُني لما مضى منه، وما لم يمضِ»(١)، فالفعل إما أن يكون ماضياً أو غير ماضٍ وهو ما أطلق عليه النحاة (المضارع والأمر). وهذا المضارع قد يكون واقعاً أو غير واقع، يقول سيبويه: «وقد يستقيم في الكلام إنَّ زيداً ليضربُ وليذهبُ، ولم يقع ضربٌ، والأكثر على ألسنتهم ـ كما خبَّرتك ـ في اليمين، فمن ثَمَّ ألزموا النون في اليمين، لئلا يلتبس بما هو واقعٌ»(٢)

(١) الكتاب: ١/ ٣٥.

(٢) السابق: ٣/ ١٠٩.

لكنَّ أغلب النحاة بعد سيبويه قد خلطوا بين الزمن الفلكي والزمن اللغوي فألصقوا بكل صيغة صرفية زمناً وأوَّلوا ما خالف ذلك، ولم يفرقوا بين الفعل الاصطلاحي والفعل اللغوي، والحق الذي لا مراء فيه أنَّ الأفعال الدالة على حقائق شرعية وكونية(١) وكذا الحكم والمواعظ والأمثال، والأفعال الإيقاعية، سواء أكانت بصيغة الماضي أم كانت بصيغة المستقبل ترد في صيغ فعلية مفرَّغة من الزمن، إذ هي مما يوصف بالصدق في كل زمان ومكان، وهي مما يدل على الثبوت والوجوب في الشرع والمروءة والعُرف البشري المُعْتَبر. فالأفعال الكلامية التي ينجزها الإنسان بالكلام بمجرد تلفظه بملفوظات معينة في صيغ تخاطبية كالأمر والنهي والتعزية والتهنئة والسؤال... أفعال لفظية فقط وليس لها مدلول خارجي، ولذا فهي مُفَرَّغة من الزمن بصرف النظر عن صيغة هذه الملفوظات الصرفية نحو: (فعل - يفعل).

لقد أجهد النحاة أنفسهم في تَلمُّس التأويلات والتعليلات لما وجدوه من نصوص فصيحة تخالف الأصول والقواعد التي نظموها في باب عطف الأفعال وغيرها، وكان الأجدر بهم إقرار ظاهرة عطف التغاير بين الأفعال وغيرها في العربية لشواهدها الفصيحة في القرآن الكريم وغيره دون تأويل أو تعليل، وفي هذا السياق أكتفي بحصر نماذج من تلك التأويلات والتعليلات التي التمسها النحاة لردّ ما وجدوه من عطف التغاير بين فعلين أولهما ماضٍ والآخر مضارع في سياق جملة الصلة، وذلك في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [الحج: ٢٥]، ففي هذه الآية الكريمة عطف الفعل المضارع (يصدون) على الفعل الماضي (كفروا) وللنحاة في تأويل هذا العطف أوجه أُجْمِلُها فيما يلي(٢):

(١) الإحالة الزمنية للأفعال في العربية: ٥٢ بتصرف.

(٢) انظر: تلك التأويلات في تفسير الآية في التفاسير القرآنية الآتية: معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧هـ): ٢/ ٢٢٠، ٢٢١، جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (ت٣١٠هـ): ٩/ ١٢٩، إعراب القرآن لأبي جعفر=

الوجه الأول:

أنَّ المضارع قد لا يُلْحظ فيه زمان معين من حال و استقبال فيدل حينئذٍ على الاستمرار، ويكون الفعل مفرغاً من الزمن، وبذا يصح العطف، وهو اختيار أبي حيان وغيره.

الوجه الثاني:

أنَّ المضارع (يصدون) أُريد به الماضي، والتقدير: (وصدوكم)، فالمضارع حينئذٍ مؤول بالماضي لعطفه على الماضي، قال الفراء: «رُدّ يفعلون على فعلوا لأن معناها كالواحد في الذي وغير الذي».

الوجه الثالث:

أنَّ الفعل الماضي (كفروا) مؤول بالمستقبل، والتقدير: يكفرون؛ لأن (الذي) اسم موصول فيه معنى الجزاء، فجاز فيه ما يكون في الجزاء كيما يصح العطف، فـ(الذين) اسم موصول غير موقتة؛ ولذا جاز أن تُعامل معاملة الجزاء عند سيبويه(١).

الوجه الرابع:

الواو في قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ واو مقحمة أو زائدة، وجملة (ويصدون) خبر لـ(إنّ) وهذا الوجه مُفْسِد للمعنى المقصود عند جمهور البصريين.

= النحاس (ت٣٣٨هـ): ٣/ ٩٢ - ٩٣، الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (ت٤٢٧هـ): ٤/ ٢٩٢، مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ): ٣٢٧، معالم التنزيل للبغوي (ت٥١٦هـ): ٥/ ٣٧٦، الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري (ت٥٣٨هـ): ٤/ ١٨٤، المحرر الوجيز لابن عطية (ت٥٤٦هـ): ٤/ ١١٥، البحر المحيط لأبي حيان (ت٧٤٥هـ): ٦/ ٣٦٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ): ١٢/ ٣١، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): ٨/ ٢٥٥ - ٢٥٦، جواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (ت ٨٧٥هـ): ٣/ ٧٦، أضواء البيان للشنقيطي (ت١٣٩٣هـ): ٥/ ٦٠، التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ): ١٧/ ٢٣٦.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٩، ١٠٢.

الوجه الخامس:

هذا العطف من باب العطف على المعنى؛ لأن تقديره: «إنّ الكافرين والصادين عن المسجد الحرام» قاله أبو إسحاق.

الوجه السادس:

العطف في الآية من باب عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وذلك بإضمار ضمير قبل الفعل (يصدون) ويصبح التقدير: «الذين كفروا وهم يصدون»، وهذا الوجه استحسنه القرطبي وغيره.

الوجه السابع:

هذا الموضع لا عطف فيه، وجملة (ويصدون) خبر لمبتدأ محذوف، والمجموع في موضع الحال من فاعل (كفروا)، وبه بدأ أبو البقاء(١)، وهو فاسد عند النحاة؛ لأن الفعل المضارع مثبت، وما كان كذلك لا تدخل عليه الواو.

الوجه الثامن:

العطف في هذه الآية من باب عطف الجملة على الجملة بلا تغاير، حيث ذهب الفراء إلى أن الخبر محذوف، وقوله(ويصدون)عطف على جملة الخبر المقدرة، وتقديره: يخالفون ويصدون.

وهناك أوجه أخرى من التأويلات جاءت في تحليلهم لآيات أخر منها العطف على المحل في آية سورة الفرقان: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا**﴾ [الفرقان: ١٠]، حيث عطف المضارع (يجعل) عندهم على موضع (جعل) الذي يلزم كونه مضارعاً لوقوعه جواباً للشرط، والصواب الذي أراه يريح العقل من عبء تلك التأويلات التي لا طائل منها إلا بيان لأوجه الصنعة النحوية لا غير، هو الإقرار بصحة عطف المضارع

(١) انظر: أصل كلام أبي البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» ٢/ ٩٣٨.

(يصدون) على الماضي (كفروا) ثم التماس سر الإعجاز بالتعبير بالمضارع (ويصدون) دون الماضي، وأزعم أنه يَكْمُن في سبب نزول الآية حيث نزلت تلك الآية في عام الحديبية في المدينة حيث صدَّ المشركون النبي ﷺ والمؤمنين عن البقاء معهم في مكة قبل الهجرة، وصدوهم عن دخول مكة للطواف والعمرة وصلة الأرحام... إلخ، فصدهم دائم مستمر، وصفة ملازمة لهم لا ينفكون عنها، وصدهم هذا دائم مستمر لأنه ناشئ عن الكفر الذي هو ديدنهم، فلا تنفك عنهم هذه الصفة إلا إذا أسلموا لله وآمنوا برسوله ﷺ، وقد ورد في القرآن الكريم عطف الفعل نفسه بصيغة الماضي على الماضي (كفروا) في صدر سورة محمد، وذلك قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ**﴾ [محمد: ١] مما يدل دلالة ظاهرة على أن ذلك التعبير مقصود قصداً لحكمة قد يدركها مَن يفتح الله عليه، وقد تغيب عن الأكثرين، ويدل على أنّ عطف الماضي على الماضي، والمضارع على الماضي سواء دون شرط ولا قيد كما زعم أغلب النحاة.

منع أغلب النحاة عطف التغاير بين الفعلين وتأولوا شواهده حتى تصح لهم الصنعة النحوية فخفي المعنى الكريم حينئذ وخالفوا السياق القرآني، وذلك نحو قول أبي حيان: «وَمِن الاختلاف في الصيغة ﴿**أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾ [الحج: ٦٣]؛ أي: ـ فأصبحت»(١)، أزعم في هذا السياق أنّ أبا حيان لم يُوفَّق في فهم هذه الآية الكريمة بهذا التأويل «أنزل من السماء ماءً فأصبحت» في الارتشاف؛ لأنّ ذلك الاخضرار للأرض ليس حدثاً ماضياً قد انتهى وانقضى، وإنما

(١) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ٤ / ٢٠٢٣، إلا أنَّ أبا حيان نفسه ـ رحمه الله ـ قد عَدَل عن هذا الفهم إلى الصواب في تفسيره للآية الكريمة حيث ذكر أن قوله تعالى «فتصبح» عُبِّر عنه بلفظ المضارع لنكتة فيه وهي: ـ «إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان» البحر المحيط ٦ / ٣٨٥، وكذا قوله: ـ «إنما عُبِّر بالمضارع لأنَّ فيه تصويراً للهيئة التي الأرض عليها والحالة التي لابست الأرض، والماضي يفيد انقطاع الشيء» البحر المحيط ٦ / ٣٨٦، ولعل هذا النص دال على أنَّ الارتشاف قد ألفه أبو حيان قبل التفسير.

هو مستمر ودائم، بدليل الحال، فكلما نزل المطر اخضرت الأرض وازدانت، فكلام الله يجب حمله على ظاهره، وفهمه وفق هذا الظاهر أولى من تلك التوجيهات التي تحول دون المعنى المقصود، وقد جاء في القرآن الكريم الفعل المضارع معطوفاً على الفعل الماضي، وكذا عطف الماضي على المضارع في مواضع كثيرة تَرُدُّ ما ذكره النحاة في قواعدهم، ولا يستقيم معها تلك التأويلات والتعليلات طلباً لكون الباب مطرداً على وتيرة واحدة، وكذا تخريجهم لها على التماثل بين المعطوفيْن بالتأويل، وسأكتفي في هذا السياق بسرد شواهد لذلك في نمطين رئيسين هما:

النمط الأول: (عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي) نحو قوله تعالى:

١- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الحج: ٢٥].

٢- ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ أَلا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨].

٣- ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ [فاطر: ٩].

- في هذه الآية الكريمة عطف فعل مضارع على ماض، ثم فعل ماض على مضارع، وجاء في موضع آخر من القرآن الكريم عطف الفعل المضارع على مثله في سياق آخر، وكل مقصود في سياقه، وذلك قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم: ٤٨].

٤- ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة: ٢١٢].

٥- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣].

٦- ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠].

يبدو في الشواهد السابقة عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي في سياق جملة الصلة في الشواهد ١، ٢، ٣، وعلى الماضي الواقع جواباً للشرط من باب العطف على المحل أو على المعنى كما في الشاهد رقم (٦)، وعطف على الماضي

في جملة لها محل من الإعراب في الشاهد (٥)، وعطف على الماضي في سياق جملة ليس لها محل من الإعراب كما الشاهد (٤).

النمط الثاني: (عطف الفعل الماضي على الفعل المضارع) نحو قوله تعالى :

١- ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [هود: ٩٨].

٢- ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٣- ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

٤- ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنزِيلاً ﴾ [الفرقان: ٢٥].

٥- ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٧].

٦- ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩].

٧- ﴿ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكَيْلا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا مَا أَصَابَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

٨- ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨](١).

- يبدو في الشواهد السابقة عطف الفعل الماضي على المضارع لفظاً ومعنى، في الشاهد رقم ١، ٢، وعلى المضارع في سياق جملة الصلة كما في الشاهد رقم (٣)، وعلى مضارع لفظاً ماضٍ معنى لوروده بعد (إذ) الظرفية، و(يوم) في الشواهد ٦، ٧، ٤، ٥، وعلى المضارع لفظاً الماضي معنى كما في الشاهد رقم (٨)، ولا يخفى على الناظر أنّ بعض هذه الشواهد تحتمل أيضاً أن تكون من باب عطف الجمل.

---

(١) ونحو ذلك نجده في: سورة الأعراف الآية ١٦٩، وسورة لقمان الآية ٢٩، وسورة الإسراء الآية ٩٩، وسورة الشرح الآيتان ١، ٢، وسورة الأنفال الآية ١٧.

جاءت تعليلات النحاة للشواهد القرآنية التي تمثل التغاير بين الأفعال المعطوفة في إطار تركيبي نابع من نظرية العامل، نحو: المضارع المسبوق بـ(لم) يصبح ماضياً في المعنى مضارعاً في اللفظ، وكذا في (لن) الناصبة للمضارع التي تجعل معنى المضارع للاستقبال وإنْ كان لفظه مضارعاً، وكذا افتراضهم أصالة الفعل المضارع في جملة الشرط والجواب حتى يتحقق أثر العامل بجزم الشرط والجواب، وتأويل ما خالف ذلك في ضوء هذا الأصل، ويُحمل عليه أيضاً حديثهم عن اسم الموصول المؤقت الذي يُحمل على الجزاء عند سيبويه وغيره، وكذا استلزام (إذ) الظرفية للمضي، و(إذا) الظرفية للاستقبال عندهم... إلخ، وإنْ لم يسعفهم الإطار التركيبي لجؤوا إلى الإطار الدلالي حيث يرجعون استخدام فعل دون آخر إلى التثبت والتحقيق للفعل عند ابن جني نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ حيث وقع الفعل الماضي عندهم موقع المستقبل للدلالة على تحقق الفعل ووضوح الأمر من باب حكاية الحال، وقد يُحمل هذا الاستخدام لصيغة الماضي (أوردهم) على عادة العرب في سرد أقوالهم بصيغة الماضي، وقد يعللون لإيثار صيغة المضارع (فتصبح) في الآية الكريمة دون الماضي للإشعار بتجدد أثر الإنزال، وهو: الاخضرار واستمراره، أو لاستحضار صورة الاخضرار.

ومما لا خلاف فيه بين أهل العلم أنّ نسبة علم الله تعالى إلى جميع الأزمنة اللغوية على السواء، فجميع الأزمنة من الأزل إلى الأبد كالحاضر في زمانه ـ سبحانه وتعالى ـ فالمضي والحال والاستقبال كائن بالنسبة إلى زمان وجود الفعل في ذهن المخاطَب، وليس بالنسبة لزمان المتكلِّم به وهو الله ـ سبحانه وتعالى ـ وذلك لأنَّ «ذِكْر الله تعالى مع الفعل ليس بمنزلة ذكر الناس»(١)، ومما يجدُر التأصيل له هنا أيضاً أنّ الزمن اللغوي لا يشترط فيه الترتيب المنطقي كما في الزمن الفلكي، فللغة

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٤٦.

منطق خاص يخاطب المشاعر والأحاسيس، وليس من اللازم سرد الأحداث بحسب تتابع حصولها في الواقع، بل قد يُقدَّم أو يؤخَّر حدث، بل قد يُعبَّر بالمستقبل عن الماضي، والماضي بالمستقبل لأغراض بلاغية قد نصيب الحقيقة في إدراك التعبير بها، وقد يُغلَق علينا فلا ندري سر الإعجاز في التعبير بصيغة دون أخرى، لكنّ اللازم علينا أن نُقرّ بوقوع عطف التخالف سواء أدركنا سر التعبير بهذه الصيغة أو تلك أم أُبهم علينا سر هذا الإعجاز.

المبحث الثالث: عطف الجمل المتغايرة في القرآن الكريم

عطف جملة على أخرى الضربُ الثاني من عطف النسق في العربية، فالأصل في المفردات الارتباط والتركيب، على حين نجد أنَّ الأصل في الجمل الانفصال والاستقلال، ولذا كان اكتمال الجملة وتمام بنيتها موضع بحث عند النحاة الأوائل، فتراوحت أقوالهم فيها بين حَمْل الكلام عند توالي الجمل على العطف بين الجمل أو القطع والاستئناف، وكان مرادهم من عطف الجمل الربط بينها بأحد حروف النسق كي تصبح الجملتان إخباراً واحداً، واستقرّ عندهم أنّ «المراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها لئلا يظن المخاطب أنّ المراد الجملة الثانية وأنّ ذكر الأولى كالغلط... فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً»(١).

لقد ربط النحاة بين وصل الجمل بعطفها، وعطف المفردات في إطار منظومة الأصل والفرع عندهم، حيث جعلوا عطف المفردات أصلاً، وحملوا عليه عطف الجمل، وخصُّوه بالجمل ذات المحل الإعرابي المؤولة بالمفرد، أما الجمل في العربية فقد تتعدد تقسيماتها، منها: تقسيم الجملة بحسب اللفظ والشكل وما يتصدرها إلى

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٠.

جملة اسمية وأخرى فعلية عند الجمهور، وبحسب اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها إلى جملة كبرى وجملة صغرى، وبحسب محلها الإعرابي إلى جمل ذات محل إعرابي وأخرى ليس لها محل إعرابي، وبحسب المعنى إلى خبرية وإنشائية، وهو تقسيم مشهور عند أصحاب المعاني مِن البلاغيين، وارتضاه النحاة واستخدموه بعدهم، وفي هذا المبحث سأكتفي بتناول عطف الجمل المتغايرة في القرآن الكريم في مطلبين رئيسين: أولهما: لعطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية وبالعكس، والآخر: لعطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس.

المطلب الأول: (عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس):

تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية عند جمهور النحاة تقسيم شكلي بحسب ما تُصَدَّر به الجملة، وفي عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال حكاها ابن هشام في مغني اللبيب(١)، واستقر رأي النحاة عليها وهي: الجواز مطلقاً عند الجمهور، والمنع مطلقاً عند ابن جني، والجواز مع الواو فقط عند أبي عليّ الفارسي، ولعل ابن هشام قد جانبه الصواب في هذا النقل عن ابن جني، فمفهوم كلام ابن جني في الخصائص، وسر صناعة الإعراب القول بجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس بالواو خاصة، فقد علّق ابن جني على الشاهد الشعري في الباب الذي عقده: «في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير» حيث قال الشاعر:

«عَاضَهَا الله غُلاماً بَعْدما شَابَتْ الأصْدَاغُ، والضِّرْسُ نَقِد

عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني قوله: (والضِّرس نَقِد) أي: ونقِد الضِرس»(٢)، فقوله: «ونقِد الضرس» يتعارض مع صدر الكلام

(١) مغني اللبيب: ٥/٥١٨-٥٢١.

(٢) الخصائص: ٢/٧١.

« والضرس نقِد » ولعل ابن جني أراد بتذييله لكلامه بالجملة الفعلية « ونقِد الضِّرس » الإشارة إلى أنّ الجملة الاسمية والفعلية أصلان في العربية يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير وَفْق عنوان الباب، وأنّ عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وجهان جائزان على السواء في العربية. ويؤيد هذا الفهم عندي تصريحه بذلك في « سر صناعة الإعراب » في سياق عرضه لرأي أبي علي الفارسي حيث قال: « فإنْ قيل: ألستَ تُجيزُ: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى، وإنْ اختلفتا بالتركيب، فهلا أجزت أيضاً هذا في: خرجت فإذا زيدٌ؟ فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرُّفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع »(١).

استقر رأي الباحث على أنّ في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس قولين لا ثالث لهما هما:

القول الأول: جواز عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس مطلقاً عند الجمهور، وهو اختيار سيبويه (ت١٨٠هـ) دون قيد ولا شرط، فمن شواهده قوله تعالى: ﴿ **أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ** ﴾ [الزخرف: ٥١ - ٥٢]، وذلك: « كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء »(٢)، ونحو قول سيبويه: « ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهب »(٣)، ففي الكتاب شواهد عديدة لم يصرح فيها سيبويه بعطف جملة على أخرى(٤)، لكنها ناطقة بجواز مثل هذا العطف بلا قيد ولا شرط، ووافقه المبرد (ت٢٨٥هـ) بقوله: « وكل جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز وإنْ لم

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٧٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٦٠.

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٦٠ - ٦٢.

تكُن منها نحو: «جاءني زيدٌ وانطلق عبد الله وأخوك قائمٌ وإن تأتني آتِك»(١)، ووافقهما الرضي (ت٦٨٨هـ) بقوله: «ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس»(٢)، فالجمل المتعاطفة يجوز فيها التوافق والتخالف في الزمان، وليس من شرط العطف بينهما التجانس والتماثل بين الجملتين المعطوفتين في الشكل ولا في المعنى، يقول أبو حيان (ت٧٤٥هـ): «عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل»(٣)، وهذا القول مفهوم كلام ابن مالك في الخلاصة الكافية، واختيار الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) حيث جزم بذلك في قوله: «تعطف الجملة على الجملة من غير مانع من ذلك»(٤).

أما القول الثاني فهو جواز عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس بالواو فقط لأصالتها في هذا الباب ولقوتها وتصرفها وهو اختيار أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وتلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) على خلاف المشهور عنه بالمنع مطلقاً، وفق ما سبق بيانه في صدر هذا المطلب، ويؤكد ذلك تذييل ابن جني كلامه بنسبة هذا الرأي لشيخه أبي علي الفارسي، والحكم عليه بأنه هو الصواب حيث قال: «فالجواب: أنه يجوز مع الواو لقوتها وتصرُّفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع... وهذا جواب أبي عليّ، وهو الصواب»(٥).

تقرَّر في المبحث الأول أنّ العبرة بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات في باب عطف النسق، فقد تتوالي جملتان اسميتان، ولا يصح العطف بينهما مع تحقق التناسب والتشاكل بينهما في اللفظ؛ لأنّ الجملة المعطوفة ليست من سبب

(١) المقتضب: ٣/ ٢٧٩.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٧.

(٣) البحر المحيط: ١/ ١١٠، يبدو أنّ أبا حيان قد مال إلى اعتماد المحل الإعرابي وعدمه ضابطاً في هذا العطف.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥/ ١٨٢.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٧٤.

المعطوف عليه لفساد المعنى إذا حُمل الكلام على القول بالعطف، فمقصد المتكلم عند سيبويه أو حال السامع أو المخاطب عند الجرجاني، وكذا الاتفاق والتناسب في المعنى الاستعمالي التخاطبي الحاصل بتركيب الجملة في سياق العطف هما الفيصل في جواز العطف أو امتناعه، وليس التجانس والتناسب في الشكل ولا المعنى الوضعي الحاصل من إدراك معاني المفردات المعجمية دون سياقها. فالعطف بالواو وأخواتها يفيد الربط بين الجمل ولا يشترط عندي أن تكون الجملتان المعطوفتان مما له محل من الإعراب كي يصح تأوليهما بالمفرد لوقوعهما موقع الصفة أو الحال أو الخبر أو المفعول به الثاني لظنّ أو المفعول به الثالث لأعلم، مما يصح تأويله بالمفرد، فلا يشترط الاشتراك في الموقع الإعرابي بين الجمل المعطوفة، بل يكفي لتحقيق فائدة العطف مقصد المتكلم والتشريك والجمع بين المعطوفيْن في المعنى لا في اللفظ كما هو سائد عند جمهور النحاة.

وفي ضوء ما سبق تقريره يمكن لنا الإشارة إلى النمطين الرئيسين في هذا المطلب وهما:

النمط الأول: (عطف الجملة الفعلية على الاسمية) وهو الأكثر شيوعاً في القرآن الكريم(١)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً**﴾ [الأنعام: ٦١].

- فقوله تعالى: ﴿**وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً**﴾ جملة فعلية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾، وهي من آثار القهر، وفي هذا الموضع أوجه أخرى منها(٢) أنّ الفعل (يرسل) معطوف على اسم الفاعل الواقع صلة

(١) انظر في ذلك الشواهد القرآنية: سورة آل عمران الآية ١١٣، سورة الأنعام الآيات ٥٠، ٦١، ٨٣ - ٨٤، سورة إبراهيم الآية ١٦، سورة النحل الآية ٢٨، سورة لقمان الآية ٣٤، سورة سبأ الآية ٥١، سورة الفتح الآية ٦.

(٢) انظر في ذلك: المحرر الوجيز لابن عطية (ت٥٤٦هـ): ٢/ ٣٠٠، والبحر المحيط لأبي حيان (ت٧٤٥هـ): ٤/ ٨٨ - ٨٩، والدر المصون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): ٤/ ٦٦٤ - ٦٦٥، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ): ٧/ ٢٧٨.

(أل) لأنه في معنى الفعل، وهو (القاهر) والتقدير: وهو الذي يقهر عباده ويرسل، ومنها: أنّ الواو قبل قوله تعالى (يرسل) استئنافية، وحينئذٍ لا عطف بين الجملتين، وذهب آخرون إلى أنّ الواو حالية، والجملة بعدها حالية، فقوله تعالى (ويرسل) خبر مبتدأ محذوف كي يصح توجيه الحالية حينئذٍ.

النمط الثاني: (عطف الجملة الاسمية على الفعلية) وهو الأقل شيوعاً في القرآن الكريم(١)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

ـ فقوله تعالى: ﴿أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ جملة اسمية معطوفة على الجملة الفعلية قبلها ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾، وفي هذه الآية دليل واضح على رجحان مذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه الذين أجازوا عطف الجملة الاسمية على الفعلية مطلقاً دون تخصيص هذا العطف بالواو دون أخواتها، فالعطف هنا جاء بعد (أم) المتصلة التي تسبقها همزة التسوية، وهذا النمط مثل سابقه يجب أن نقرَّ بوقوعه وصحته في القرآن الكريم وغيره دون تأويل لظاهره، وإنْ تأول بعضهم هذا التركيب فمن ذلك ما يأتي:

ـ اختار أبو السعود(٢) وغيره القول بأنّ الجملة الاسمية «أنتم صامتون؛ في معنى الفعلية معطوفة على الفعلية لأنها في قوة أم صمتم، وقد عُدِل عنها للمبالغة في عدم إفادة الدعاء ببيان مساواته للسكون الدائم المستمر، فالمعنى واحد، والمعنى لا يختلف، وهذا النظم يوافق عادة العرب في كلامهم وهي الميل إلى المعنى.

ـ ونَسَب القرطبي (ت٦٧١هـ) إلى سيبويه(٣) استواء الفعل والوصف المشتق منه، فصامتون وصمتم عند سيبويه واحد، فلا تفاوت بينهما في أصل المعنى» لأنّ

(١) انظر في ذلك الشواهد القرآنية في: سورة الأنعام الآية ٦٤، وسورة الأعراف ١٩٣، وسورة المؤمنون ٧١.

(٢) انظر في توجيه هذه الآراء التفاسير القرآنية الآتية: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ): ٧/٣٤٢، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (ت٩٠٠هـ): ٣/٦٨.

(٣) انظر: أصل هذا الكلام عند سيبويه في الكتاب: ٣/٦٤.

ما بعد همزة التسوية لمّا كان في قوة المصدر لم يكُن فيه أثر للفرق بين الفعل والاسم إذ التقدير: سواء عليكم دعوتكم إياهم وصمتكم عنهم، ليس له مقتض من البلاغة.

- وذهب القرطبي (ت٦٧١هـ) نقلاً عن ثعلب، والألوسي (ت١٢٧٠هـ) وغيرهما إلى أنّ الجملة الاسمية «أنتم صامتون» بمعنى الفعلية «صمتم» وإنما عُدِل عنها لأنها رأس فاصلة، وكثيراً ما يحسن في الفواصل ما لا يحسن في غيره، فالفواصل والأسجاع من أفانين الفصاحة، وفيها تظهر براعة الكلام إذ يكون فيه إيفاء بحق الفاصلة مع السلامة من التكلف.

كل تلك التوجيهات من باب الصنعة النحوية لا غير، والمنطق اللغوي السليم يدُلّ على صحة عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس، وفصاحته في القرآن الكريم وغيره، أما الكشف عن سر التعبير بجملة دون أخرى فمجاله الاجتهاد الذي قد يُصيب صاحبه وقد يخطئ، فمن ذلك قولهم: إنّ التعبير بالجملة الفعلية في العربية يدل على التجدد والحدوث حالاً بعد حال، أما التعبير بالجملة الاسمية فيدل على الدوام والاستمرار والثبات، فيكون المعنى في الآية الأخيرة: سواء عليكم أن تُحدثوا دعاءهم أو أن تستمروا على صمتكم، فعطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس أصل معتبر في العربية مثل عطف الاسمية على الاسمية، والفعلية على الفعلية، لا فرق بينها إلا في نسبة الاستخدام والشيوع والقلة، وليس أحدها أصلاً للآخر، فعطف التغاير في باب الجمل يكون لحِكَمٍ يُدركها مَن يفتح الله عليه، ويغفل عنها آخرون.

المطلب الثاني: (عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس):

تقسيم الجملة في العربية إلى خبرية وأخرى إنشائية عند الجمهور يقوم على اعتبار المعنى، وما يقتضيه الكلام من وجود نسبة بين طرفيْن يرتبط كل منهما

بالآخر، وهما: المسند والمسند إليه، وهذه النسبة الكلامية بين المسند والمسند إليه أساس لتقسيم الجملة إلى خبرية وإنشائية، وتلك النسبة هي من إنشاء المتكلم أصالة، وما الصدق والكذب اللذان بنى عليهما النحاة هذا التقسيم إلا فعلان من أفعال المتكلم، وليس المقصود بالصدق هنا ما اشتهر بين النحاة ويقصدون به الصدق المنطقي الموافق للواقع الخارجي لا غير، فقد أنكر هذا الفهم السقيم للصدق السكاكي (ت٦٢٥هـ) حيث قال: «كل أحد من العقلاء ممّن لا يمارسون الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب»(١) بل المقصود الصحيح بالصدق هو الصدق اللغوي القائم على التخاطب بين أبناء اللغة، جزم بذلك القرافي (ت٦٨٢هـ) حيث عرّف اللغة بقوله: «اللغة هي الصدق دون الكذب»(٢) فالصدق سمة أصيلة في بنية اللغة، إذ لا تؤدي اللغة وظيفتها التخاطبية والتواصلية بين أفراد المجتمع بدون الصدق، ثم احتج القرافي لصحة كلامه بنقله إجماع النحاة وغيرهم من أهل اللسان على أنّ معنى قولنا: «قام زيدٌ» حصول القيام في الزمن الماضي، ولم يذكر أحد أنّ المعنى هو صدور القيام أو عدمه، ولذا صحّ عنده أنّ الكذب وما يُحْمَل عليه من المجاز «إنما يأتيان من جهة المتكلم لا من جهة الوضع»(٣)، فالكذب عند القرافي يُعدّ سلوكاً غير لغوي للمتكلم، فالصدق أصل لغوي يتمثل أساساً في بنية لغوية قد يحصل لها تأكيد تخاطبياً وسلوكاً بين أفراد المجتمع، أما الكذب فسلوك غير لغوي للمتكلم نابع من المقام الذي يعيشه المتكلم، وقد يعبَّر عنه لغوياً ببنية نحوية.

فالأصل أنّ الكلام مبني على الصدق، أما الكذب فعارض وفرع، ويكون الكلام كذباً إذا خالف المتكلم به اعتقاده أو خالف ما في الواقع، فـ«الكلام يدل على

(١) مفتاح العلوم: ٧٨.

(٢) أنوار البروق في أنواع الفروق: ١/ ٢٤.

(٣) السابق: ١/ ٢٤.

تحقق النسبة وحصولها في الخارج، أما احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم اللفظ(١) فاللغة هي التي تُشكِّل الواقع الخارجي، وليس العكس، وللخبر عند سيبويه معنيان(٢)، أما المعنى الأول للخبر فهو معنى خاص يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي المبني على المبتدأ، وأما المعنى الثاني فهو معنى عام يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول باعتبار وقوعه خبراً واستخباراً وأمراً ونهياً، وكلا المعنيين لغوي، إذ لا يختلف هذان المعنيان إلا من حيث وقوع المعنى الأول على محل المفرد داخل الجملة فهو وظيفة إعرابية، على حين يقع المعنى الثاني على (مَحَل) القول من النص، وقد شاع عند سيبويه استخدام الخبر بالمعنى الثاني من الصفحة الأولى للكتاب بمعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلم والمخاطب، فالصدق المقصود هنا هو الصدق التخاطبي القائم على الاستعمال لا الصدق المنطقي باعتبار أنّ اللغة ذات وظيفة اتصالية تخاطبية أصلاً، وهذا الصدق ليس مصدره الواقع والخارج بل مصدره نابع من وظيفة البنية اللغوية في الاستعمال اللغوي.

فالصدق وظيفة تخاطبية تُؤَدَّى بالبنية اللغوية، والفارق بين الخبر والإنشاء يرجع حقاً إلى القصد وعدم القصد، فليس للخبر صيغ لفظية خاصة به، إذ قد تحتمل الصيغة الواحدة أن تكون خبراً وإنشاءً معاً، فإذا قال قائل: «سلام عليكم» تضمنت هذه العبارة الإخبار بحصول السلامة والإنشاء للدعاء بها، ونحو ذلك قول سيبويه تعليقاً على دلالة لفظ (الويل) قائلاً: «وأما قوله تعالى جده: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾(١) و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، فإنه لا ينبغي أن نقول إنه دعاء ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكنّ العباد إنما كُلِّموا

(١) حاشية الدسوقي على شرح السعد: ١/١٦٨.

(٢) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة. دراسة نحوية تداولية: ٦١-٦٢.

(٣) الآيات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩ من سورة المرسلات.

بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم: ويلٌ للمطففين، وويل يومئذٍ للمكذبين، أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأنّ هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا»(١)، فقوله: «ويل لهم» دعاء وخبر معاً، «ولم يفهم كثير من الناس قول سيبويه على وجهه، بل حرّفوه عما أراده به، وإنما أراد سيبويه هذا المعنى أنها تتضمن الإخبار بحصول الويل له مع الدعاء به»(٢).

فالصيغة اللغوية وحدها لا تصح أن تكون فيصلاً ومعياراً للتمييز بين الإنشاء والخبر في كل السياقات، إذ العبرة في العربية بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات، وقد جاء في العربية كثيراً عبارات بلفظ الخبر وهي في معنى الأمر والنهي، منها قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «صلى رجل في إزار ورداء»، وقولهم: «اتقى الله امرؤ» والعلماء لهم في تخريج مثل هذه الشواهد طريقتان، إحداهما: أنّ هذا القول جاء بلفظ الخبر الحاصل تحقيقاً لثبوته، والطريقة الأخرى هي: أنّ هذه العبارات إخبار محض عن وجوب ذلك واستقرار حسنه في العقل والشريعة، وكأنّ معنى قول عمر: أي هذا مما وجب وظهر وتحقق في الشريعة، ومن شواهد مجيء الخبر بمعنى الأمر في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ**﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فمن سلك المسلك الأول «جعله خبراً بمعنى الأمر، ومن سلك المسلك الثاني قال: بل هو خبر حقيقة غير مصروف عن جهة الخبرية، ولكن هو خبر عن حكم الله وشرعه ودينه ليس خبراً عن الواقع، ليلزم ما ذكروه من الإشكال، وهو احتمال عدم وقوع مخبره، فإنّ هذا إنما يلزم من الخبر عن الواقع، أما الخبر عن الحكم والشرع

(١) الكتاب: ١/ ٣٣١.

(٢) بدائع الفوائد: ٢/ ٦١٠.

فهو حق مطابق لخبره لا يقع خلافه أصلاً»(١) بل قد تكون الصيغ اللفظية متشابهة في صورها، والحكم عليها بالخبر أو الإنشاء يختلف نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، «فهو توحيد منه لنفسه، وأمر للمخاطب بتوحيده، فإذا قال العبد ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كان قد وحّد الله بما وحّد به نفسه، وأتى بلفظ «قل» تحقيقاً لهذا المعنى، وأنه مُبلِّغ محْض، قائل لما أُمِر بقوله»(٢)، وهذا بخلاف قوله تعالى في المعوذتين: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، وقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، «فإنّ هذا أمر محْض بإنشاء الاستعاذة لا تبليغ لقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، فإنّ الله لا يستعيذ من أحد، وذلك عليه مُحال، بخلاف قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فإنه خبر عن توحيده»(٣).

قد يجتمع الخبر والإنشاء في لفظ واحد وقد يفترقان باعتبار قصد المتكلم والمعنى الاستعمالي التخاطبي، فالأصل الصحيح في جواز العطف هو اعتبار قصد المتكلم والمعنى الاستعمالي، أما تحقيق التناسب بين المعطوفيْن فمجاله لغوي أصالة، وليس مجاله عالم الأشياء العينية الحسية الثابتة عند المتكلم والمخاطب، بل مجاله الصحيح هو التخاطب اللغوي الحاصل بتركيب الجمل في سياقات العطف، فالأصل والعبرة بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات، فالقصد والمعنى الحاصل بالاستعمال أصل في صحة عطف الجملة على الأخرى وأقوى من قضية اللفظ، ولعل ما يؤكد صحة وقوع عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس ما صرّح به ابن هشام رداً على الصفّار ومن وافقه في سياق إنكاره لشواهد جواز وقوع عطف التغاير قائلاً: «إذ قد استدلا بذلك، فهَلا استدلا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ - ٢]، ونحوه في التنزيل كثير»(٤)، لقد انشغل

(١) بدائع الفوائد: ١/ ١٨٢.

(٢) بدائع الفوائد: ٢/ ٦٥٩.

(٣) بدائع الفوائد: ٢/ ٦٦٠.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥/ ٥١٤.

ابن هشام على مدار أكثر من عشر صفحات بالرد على مَن أجاز عطف الجمل الخبرية على الإنشائية وبالعكس، إلا أن في هذا النص دليلاً واضحاً على اعترافه بصحة وقوع عطف التغاير بين الجمل الخبرية والإنشائية وبالعكس، ويؤكد ذلك إقراره بأن هذا النمط من العطف كثير في كتاب الله تعالى.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس اختلف فيه النحاة والبلاغيون، قال البهاء السبكي: «أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوّزه، ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مُجَوِّزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة»(١)، فأهل البيان قد قيدوا هذا المنع بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأجازوا وقوعه في الجمل التي لها محل من الإعراب لحلولها محل المفرد، ووافقهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح التسهيل، وأجازه الشاطبي في شرح الخلاصة الكافية (٢)، ومنعه ابن عصفور في شرح الإيضاح، ونُقل عن الأكثرين(٣)، وأجازه جماعة على رأسهم سيبويه (ت١٨٠هـ) والصفار (ت٦٣٠هـ) تلميذ ابن عصفور، والمالقي (ت٧٠٢هـ) وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) ومحمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) وآخرون، وإنّ الناظر في هذا القول يعجب أشد العجب كيف قسّم هؤلاء العلماء تلك الشواهد قسمين، فجعلوا أحدها بليغاً والآخر غير بليغ مع أنها شواهد قرآنية في القسمين، فتلك الشواهد عند المجيزين تجوز لغة من باب الصحة اللغوية، وعند المانعين لا تجوز بلاغة من باب الجمال اللغوي، فهذا الفهم غير القويم جعل بعض النحاة يُقدِّمون

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٨٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/ ١٨٢ حيث قال: «تعطف الجملة على الجملة من غير مانع من ذلك».

(٣) منهم: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) في دلائل الإعجاز: ٢٣٣، حيث قال بعدم صحة عطف الخبر على الاستفهام، ونحوه عند السهيلي (ت٥٨١هـ) في نتائج الفكر في النحو: ٥٦، حيث قال في معرض حديثه عن الواو في قوله «وصلّى الله على سيدنا محمد» مُبيناً اختلاف النحاة في إثباتها وطرحها: «والدعاء لا يعطف على الخبر».

تلك القواعد المصنوعة والأصول النظرية على أفصح النصوص القرآن الكريم فأخذوا يَحكُمون على بعضها بالصحة وعلى الأخرى بأنها غير بليغة. واعجباً! فكلام الله تعالى كله بليغ صحيح فصيح، أما قواعدهم فهي التي تتسم بالنقص والعور إذ لا بد أن تراجع تلك القواعد ويعاد صياغتها كي تكون واصفة لتلك النصوص الفصيحة الصحيحة، لا لأن تَحْكُم عليها بالصحة ودونها مما لا يجوز في كتاب الله.

أجاز سيبويه وقوع عطف التغاير بين الجمل الخبرية والإنشائية وبالعكس، فيما فهمت من سكوته، وذلك في مَعرِض حديثه عن باب «ما يحسُن السكوت عليه في هذه الأحرف الخمسة... وذلك في قول امرئ القيس(١):

وَإِنَّ شِـــفائي عَبرَةٌ مَـهرَاقَةٌ فَهَل عِندَ رَسـمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ

وقول الآخر في مَعرِض حديثه عن امتناع دخول الفاء في خبر المبتدأ(٢):

وَقَائلةٍ خَولانُ فانْـكِح فتاتَهُمْ وأُكرومَةُ الحَيَّـيْنِ خِلوٌ كما هِيَا

وقد جزم المالقي (ت٧٠٢هـ) بجواز عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس كي يُعْلم أنها في قصد واحد وهو الذي ارتضاه قبلُ، حيث قال: «إنْ عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريكٌ في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة ليُعْلم أنَّ الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد، فلذلك جاز أن يُعْطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية... والمناسبة في الجمل هو الكثير...»(٣)، حقاً لقد أنصف المالقي بوصفه للواقع اللغوي حيث حكم بالكثرة على التناسب في الجمل المعطوفة، ومع هذا لم يمنعه هذا الحكم من الإقرار بصحة جواز وقوع عطف التغاير بين الجمل دون القول

(١) الكتاب: ٢/١٤٢، حيث عُطف الاستفهام على الخبر دون قيد أو شرط.

(٢) الكتاب: ١/١٣٩ حيث عطف الإنشاء (انكح) على الخبر باعتبار أنّ الفاء في قوله (فانكح) غير زائدة عند سيبويه ومَن وافقه، وإنما هي عاطفة للإنشاء على الخبر.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٤٧٨.

بشذوذه ولا بردّه وتأويله كما زعم بعضهم، بل لقد ثبت في حاشية الأمير على المغني إقرار النحاة بأنّ معنى الإنشاء والخبر غير معتبرين في مجال العطف لا سيما في الجمل ذات المحل الإعرابي لأنها في قوة المفرد(١)، وجزم بذلك أبو حيان (ت٧٤٥هـ) في غير موضع حيث قال: «ولا يشترط التناسب في عطف الجمل بل قد يعطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس خلافاً لمن يدّعي التناسب»(٢).

وفي ضوء ما سبق تقريره يمكن لنا الإشارة إلى النمطين الرئيسين في هذا المطلب وهما:

النمط الأول: (عطف الجملة الإنشائية على الخبرية) وهو الأكثر شيوعاً في القرآن الكريم(٣) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا * وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلاً كَبِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٧]، فقوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ جملة إنشائية معطوفة على الجملة الخبرية قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا**﴾، وهذه الآية هي: «أوضح دليل على صحة عطف الإنشاء على الخبر إذ لا يتأتي فيها تأويل مما تأوله المانعون لعطف الإنشاء على الخبر وهم الجمهور، والزمخشري والتفتزاني... فالجملة المعطوفة عليها إخبار عن النبي ﷺ بأنه أرسله مُتَلبساً بتلك الصفات الخمس... وهذا أمر بالعمل بصفة المبشِّر، فلاختلاف مضمون الجملتين

(١) انظر: حاشية الأمير على المغني: ٢/٩٩.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٨/٣٤٢، ونحوه في: ١/١٨٠.

(٣) انظر في ذلك الشواهد القرآنية الآتية: سورة البقرة الآيات ٢٣ -٢٥، ١٢٥، سورة آل عمران الآية ١٧٣، سورة النساء الآية ١٩، سورة التوبة الآيات ٣، ١١١- ١١٢، سورة يونس الآيتان ١٠٤ -١٠٥، سورة إبراهيم الآيات ٤٢ - ٤٤، سورة مريم الآية ٤٦، سورة الحج الآيتان ٣٦ - ٣٧، سورة النور الآيات ٥٥ - ٥٧، سورة النمل الآيات ٨ - ١٠، سورة الأحزاب الآيات ٤٥ - ٤٧، سورة الصف الآيات ١٠-١٣، سورة نوح الآيتان ٢٣-٢٤، سورة الكوثر الآيتان ١- ٢.

عُطفت هذه على الأولى»(١)، تلك الآية العظيمة دليل واضح على صحة جواز وقوع عطف التغاير بعطف الجملة الإنشائية على الخبرية لما بين الجملتين من ارتباط بحيث إذا سمع المخاطب الجملة المعطوف عليها، وتلك الصفات الخمس للنبي ﷺ عناه أن يعرف حال الجملة الثانية ومدى ارتباطها بالأولى، فحين سمع المخاطب الجملة المعطوفة «وبشر المؤمنين» تحقق لديه أعلى درجات التواصل والتخاطب اللغوي، وعرف أنّ الجملة الثانية بسبب من الأولى وبينهما ارتباط وثيق في المعنى جاز معه العطف بينهما دون النظر إلى التناسب في اللفظ باتحادهما خبراً أو إنشاءً كما يزعم المانعون لذلك، إلا أن المانعين قد تمسّكوا باللفظ وبالقواعد التي نظموها وإنْ خالفت الفصيح الصحيح من القرآن الكريم وغيره، وأخذوا يؤولون كل ما خالف قواعدهم طرداً للباب على وتيرة واحدة.

للنحاة والمفسرين المانعين لوقوع عطف التغاير بين الجمل الخبرية والإنشائية وبالعكس مسالك وطرائق يمكن إجمالها في خمسة مسالك فيما يلي:

١ـ تقدير معطوف عليه مناسب للمعطوف في نوعه ودلالته كي يصح عندهم التناسب بين المعطوفيْن في اللفظ، وذلك بتضمين إحدى الجملتين معنى الأخرى، جزم بذلك السكاكي (ت٦٢٦هـ) قائلاً: «إنْ اختلفا خبراً وطلباً أن يكون المقام مشتملاً على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر ومشَرِّكاً بينهما في جهات جامعة... نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا...**﴾ [البقرة: ٨٣]، إذ لا يخفى أن قوله: «لا تعبدون» مضمَّن معنى لا تعبدوا...»(٢)، وبهذا المسلك أيضاً ردّ ابن هشام شاهد سيبويه «وكحِّل مآقيك»

(١) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ): ٢١/ ٢٨٤.

(٢) مفتاح العلوم: ١٢٤.

قائلاً: «وقد يكون معطوفاً على أمر مقدَّر يدل عليه المعنى: أي: فافعل كذا وكحِّل، كما قيل في: «واهجرني ملياً»»(١)، وقد وَلع بهذا المسلك في تأويل شواهد التغاير خبراً وإنشاءً وبالعكس جَمعٌ مِن النحاة والمفسرين، وعلى رأسهم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وتبعه الرازي (ت٦٠٦هـ) ووافقهما الألوسي (ت١٢٧٠هـ) حيث قالوا في آية الصف: إنّ العطف على (تؤمنوا) لأنه بمعنى (آمنوا)، وقالوا في هذه الآية موضع الشاهد في هذا النمط: «وبشِّر المؤمنين عُطِف على مفهوم تقديره إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً فاشهد وبشِّر»(٢).

٢ـ تأويل إحدى الجملتين بمعنى الأخرى تحقيقاً للتناسب اللفظي المزعوم بينهما وأوضح دليل على ذلك ما لجأ إليه ابن هشام في المغني في رَدِّه لِما فُهم مِن بعض شواهد سيبويه والمجيزين لوقوع عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس، حيث ذهب ابن هشام إلى القول بأنّ (هل) نافية في قول امرئ القيس: «فهل عند رسم دارس»، حيث قال: «هل: فيه نافية، مثلها في: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]»(٣)، وكذا تأول ابن هشام قول القائل: «هذه خولان» فقال: «وأما «هذه خولان» فمعناه: تَنبَّه لخولان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط»(٤)، ومثل ذلك نجده كثيراً عند المفسرين في تأويلهم لشواهد عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس.

٣ ـ توجيه العطف للجملة المعطوفة إلى جملة معطوف عليها تتناسب معها وإنْ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥/ ٥١٥، والبيت موضع الشاهد لحسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ وهو قوله: ـ تناغي غزالاً عند باب ابن عامر وكَحِّل مآقيك الحِسان بإثمد.

(٢) مفاتيح الغيب للرازي: ٢٥/ ٢١٩، وانظر نحوه في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥/ ٥١٠.

(٣) النص من مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥/ ٥١٣، وتمام البيت هو: ـ وإنَّ شفائي عبرة مُهراقة... وهل عند رسم دارس من معول.

(٤) مغني اللبيب: ٥/ ٥١٤.

طال الفاصل بينهما منعاً لوقوع عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس، وأوضح مثال لذلك تأويلهم لآية سورة مريم: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]، حيث مال المانعون وقوعَ عطفِ التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس إلى القول بأنّ (واهجرني) معطوفة على محذوف، والتقدير: فاحذرني واهجرني»(١).

٤- تأويل معنى العاطف وصرفه إلى معنى آخر غير معنى العطف، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] حيث ذهب المفسرون إلى توجيه (الواو) في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾، عدة توجيهات جمعها السمين الحلبي في قوله: «هذه الجملة فيها أوجه: أحدها: أنها مستأنفة: قالوا: ولا يجوز أن تكون نسقاً على ما قبلها؛ لأن الأولى طلبية، وهذه خبرية، وتسمى هذه الواو واو الاستئناف. والثاني: أنها منسوقة على ما قبلها، ولا يُبَالى بتخالفهما، وهو مذهب سيبويه...، والثالث أنها حالية: لا تأكلوه والحال أنه فسق»(٢).

٥- توجيه العطف في الجملة المعطوفة عطف تغاير خبراً وإنشاءً وبالعكس إلى الأغراض والمقاصد، وذلك واضح في تفسير المفسرين لآية البقرة: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، حيث زعم الزمخشري أنه «ليس الذي اعْتُمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر ونهي يُعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين»(٣)، وذلك من باب عطف القصة على القصة، والعطف على المعنى رداً منه لجواز عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس.

(١) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل: ٤/ ٢٥.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٣٠- ١٣١.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل: ١/ ٢٢٨.

أما النمط الثاني: (عطف الجملة الخبرية على الإنشائية) فأقل شيوعاً في القرآن الكريم(١)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ جملة خبرية معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾، وهي جملة إنشائية، أما عند المانعين لوقوع عطف التغاير بين الخبر والإنشاء فإنهم يتأولون دلالة (الواو) قبل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ فيجعلها بعضهم استئنافية، ويذهب آخرون إلى أنها حالية، ويمنعون كونها للنسق، وقد ترتب على هذا الخلاف في دلالة الواو خلاف الفقهاء في مسألة جواز أكل ما لم يُذكر اسم الله عليه على أقوال(٢)، والحق الذي أراه ناصعاً ولا مراء فيه صحة هذا الوجه من عطف التغاير بين الجملة الخبرية والإنشائية وبالعكس يشهد لذلك تلك الشواهد القرآنية الكثيرة وغيرها من الشواهد الفصحى، ولا داعي أن نحمل النصوص الكريمة ما لا تحتمل إقامة لجلال القاعدة النحوية على حساب النصوص الفصيحة من القرآن الكريم وغيره.

* * *

(١) انظر في ذلك الشواهد القرآنية: سورة البقرة الآيات ٥٥ ـ ٥٧، ١٥٣ ـ ١٥٥، سورة الأنعام الآية ١٢١، سورة الأعراف الآية ٨٩، ١٦٩، سورة الإسراء الآية ٩٩، سورة الأنبياء الآية ١١٢، سورة المؤمنون الآية ١١٨، سورة النور الآية ٥٧، سورة الشعراء الآية ١٨، سورة لقمان الآية ٢٩.

(٢) انظرها في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٣١ ـ ١٣.

الخاتـمة

ـ تحصيل لأهم نتائج البحث:

* صار الاهتمام بالمعنى لدى البلاغيين في علم المعاني متنامياً لذا جاء بحثهم لظاهرة العطف بحثاً معنوياً هادفاً وأقرب إلى طبيعة اللغة من بحث النحويين.

* ألفينا أغلب النحاة يهتمون بالشكل واللفظ وضبط نهايات الكلمات حتى جعلوا حركات الإعراب أساساً لعلم النحو في إطار منظومة العمل النحوي، وانحسر وقلّ اهتمامهم بالمعنى والوظيفة والأسلوب، وتنوسي الأصل الأصيل في ظاهرة العطف، ألا وهو المعنى؛ إما لكونه مستقراً وثابتاً في الأذهان، أو دعماً للهدف الأسمى الذي رسمه النحاة لبحثهم اللغوي وهو: سلامة النطق والصحة اللغوية.

* الغاية اللفظية التي ندب النحاة أنفسهم للذود عن حياضها وإبرازها، وإدراك العرب الأوائل للمعاني وجَّه جُلّ جهود النحاة نحو اللفظ، وجاء الخلف فساروا على منوال أسلافهم، وخاضوا في مسألة اللفظ وأحكامه، وصُرف التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه إلى اللفظ دون المعنى، وأخذوا يؤولون ما خالف ذلك، ويمنعون وقوع عطف التغاير في العربية، وهو ثابت في القرآن الكريم وغيره من النصوص الفصيحة.

* لا نعدم في تراثنا الحافل اتجاهاً يولي المعنى اهتماماً كبيراً مقابل الاتجاه اللفظي الذي شاع في تراثنا قديماً وحديثاً، وأبرز مَن اعتنى بالمعنى في تحليله اللغوي لظاهرة عطف النسق في العربية الإمامان الجليلان: سيبويه (ت١٨٠هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).

* عرف سيبويه أن مقاصد العرب في كلامهم تميل إلى مطابقة الألفاظ

وتناسبها وتشاكلها ما لم يفسد عليهم المعنى، فالمعنى أصل، أما اللفظ فدال عليه في باب عطف النسق.

* اتفق سيبويه وعبد القاهر الجرجاني في معالجتهما لمسألة التناسب والتشاكل والتناظر بين المتعاطفيْن في العربية على أنّ المعنى هو الأصل، وما اللفظ إلا دليلٌ على هذا التناسب في المعنى، وهذا التناسب قد يحصل في اللفظ والمعنى، وهو أكمل وأوجه، وقد يتحقق في المعنى فقط، وهو كافٍ، إلا أنه لا سبيل إلى ادعاء وقوع التناظر والتناسب بين المتعاطفيْن في اللفظ فقط بخلاف ما استقر عليه الحال عند غيرهما من النحاة والبلاغيين.

* سبق سيبويه وعبد القاهر الجرجاني عصريهما بالإشارة إلى أنّ التناسب مجاله لغوي أصلاً، وليس مجاله عالم الأشياء العينية الحسية عند المتكلم والمخاطَب، بل مجاله الصحيح هو التخاطب اللغوي، فعلى حين ردّه سيبويه إلى منشئ النص وهو: المتكلم، نجد أنّ عبد القاهر الجرجاني قد اختار أن يكون مصدره حال السامع أو المخاطب.

* إنّ التناسب والتناظر بين المعطوفيْن في العربية لا يرجع إلى اللفظ، وإنما يعود إلى المعنى والعلاقات المنطقية التي يربطها المتكلم والمخاطب بين المتعاطفيْن كما يتصورها عقل الإنسان، فأصل المسألة أنها قضية معنوية تعود إلى إدراك طرفي الخطاب لمضمون الكلام، وهذا التناسب إما أن يكون مُدْرَكاً بالنفس وإما أن يكون مُدركاً بالعقل.

* فلسفة عطف النسق في العربية تتجاذبها قوتان تبدوان متناقضتين، أما أولاهما: فقوة التناسب لتحقيق الاشتراك في الحكم، وهو تناسب لفظي معنوي، لكنّ العربي قد يستغني عن التناسب والتناظر في اللفظ إذا تعذر ذلك بتحقيق التناسب في المعنى فقط وهو الأصل، وهذا الاشتراك في الحكم يكون في معنى

الجمع المطلق، وليس مقصوراً على التوافق اللفظي في الإعراب كما هي الحال عند أكثر النحاة الخالفين، أما القوة الأخرى فهي الاختلاف بين المتعاطفين كي يتحقق كون الأول ليس الثاني.

* (الشيء لا يُعطف على نفسه) أصل نفيس عند نحاتنا ـ رحمهم الله ـ إلا أنّ الفهم غير الصحيح له قد خصّه باللفظ دون المعنى، والحق البيّن أنّ هذا الاختلاف بين المتعاطفيْن أساسه المعنى الحاصل بالصياغة، وما الصيغة واللفظ إلا دليلان على المعنى، فلا اعتداد بالصيغة إلا بقدر ارتباطها بالمعنى.

* أجهد النحاة أنفسهم في تَلَمُّس التأويلات والتعليلات لما وجدوه من نصوص فصيحة تخالف الأصول والقواعد التي نظموها في باب عطف الأفعال وغيرها، وكان الأجدر بهم إقرار ظاهرة عطف التغاير بين الأفعال وغيرها في العربية لشواهدها الفصيحة في القرآن الكريم وغيره دون تأويل أو تعليل.

* منع أغلب النحاة عطف التغاير وتأولوا شواهده حتى تصحّ لهم الصنعة النحوية فأفسد بعضهم المعنى الكريم وخالفوا السياق القرآني.

* ربط النحاة بين وصل الجمل بعطفها، وعطف المفردات في إطار منظومة الأصل والفرع عندهم، حيث جعلوا عطف المفردات أصلاً، وحملوا عليه عطف الجمل، وخصّوه بالجمل ذات المحل الإعرابي المؤولة بالمفرد.

* الصدق والكذب اللذان بنى عليها النحاة تقسيم الجمل إلى خبرية وإنشائية فعلان من أفعال المتكلم، وليس المقصود بالصدق ما اشتهر عند النحاة وهو: الصدق المنطقي الموافق للواقع الخارجي لا غير، بل المقصود الصحيح بالصدق هو الصدق اللغوي القائم على التخاطب بين أبناء اللغة، فالصدق أصل لغوي يمثّل أساساً في بنية لغوية قد يحصل لها تأكيد تخاطبياً وسلوكاً بين أفراد المجتمع، أما الكذب فعارض وسلوك غير لغوي نابع من المقام الذي يعيشه المتكلم، وقد يعبَّر

عنه لغوياً ببنية نحوية.

* الصدق وظيفة تخاطبية تؤدَّى بالبنية اللغوية، والفارق بين الخبر والإنشاء يرجع حقاً إلى القصد وعدم القصد، فليس للخبر صيغ لفظية خاصة به، إذ قد تحتمل الصيغة الواحدة أن تكون خبراً أو إنشاءً معاً... إلخ.

* الصيغة اللغوية وحدها لا تصح أن تكون فيصلاً ومعياراً للتمييز بين الخبر والإنشاء في كل السياقات، إذ العبرة بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات.

* للنحاة والمفسرين المانعين لوقوع عطف التغاير بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية وبالعكس مسالك وطرائق يمكن إجمالها في خمسة مسالك هي: تقدير معطوف عليه مناسب للمعطوف في نوعه ودلالته كي يصح عندهم التناسب بين المعطوفيْن في اللفظ، أو تأويل إحدى الجملتين بمعنى الأخرى تحقيقاً للتناسب اللفظي، أو توجيه العطف للجمل المعطوفة إلى جمل معطوف عليها تتناسب معاً وإنْ طال الفاصل بينهما منعاً لوقوع عطف التغاير بين الخبر والإنشاء وبالعكس، أو تأويل معنى العاطف وصرفه إلى معنى آخر غير معنى العطف نحو: الاستئناف والحالية، أو توجيه العطف في الجمل المعطوفة عطف تغاير خبراً وإنشاءً وبالعكس إلى الأغراض والمقاصد كما عند الزمخشري ومَن وافقه.

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

* ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت٦٠٦هـ):

ـ البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة د/ فتحي أحمد عليّ الدين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٢١هـ.

* أحمد المتوكل (دكتور):

ـ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط. الأولى، ١٤٢٧=٢٠٠٦م.

* الأمير، محمد:

ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المكتبة التجارية، مصر، ط ١٣٧٢هـ.

* ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ):

ـ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).

* البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ):

ـ معالم التنزيل، تحقيق، محمد عبد الله النمر، وآخرين، دار طيبة، الرياض، (د.ت).

* الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت٨٧٥هـ):

ـ جواهر الحِسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (د.ت).

* ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ):

ـ مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط. ثانية، (د.ت).

* الثعلبي، أبو إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٤٢٧هـ):

- الكشف والبيان في تفسير القرآن، تحقيق/ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ٢٠٠٤م = ١٤٢٥هـ.

* الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ):

- أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

- دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط. ١٩٨٢م.

* ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):

- الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن، وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

* أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ):

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

- تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

* خالد ميلاد (دكتور):

ـ الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة. دراسة نحوية دلالية، كلية الآداب منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط. الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

* ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ):

ـ المرتجل، حققه وقدّم له/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

* الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٢٠هـ):

ـ درة التنزيل وغرة التأويل، تحقيق د/ محمد مصطفى آيدين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

ـ ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. أولى، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

* الدسوقي، محمد بن محمد عرفة (ت١٢٣٠هـ):

ـ حاشية الدسوقي على شرح السعد، ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، (د.ت).

* الرازي، محمد فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر (ت٦٠٤هـ):

ـ تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

* الرضي، محمد بن الحسين الإستراباذي (ت٦٨٨م):

ـ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، د/ يحيى بن بشير المصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

* الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ):

ـ طبقات النحويين واللغويين، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ت).

* الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد الخوارزمي (ت٥٣٨هـ):

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

* ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ):

- الأصول في النحو، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط. الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

* أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (ت٩٨٢م):

- إرشاد العقل السيلم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه/ عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

* السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت٦٢٦هـ):

- مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الأولى، ١٣٥٦هـ= ١٩٣٧م.

* السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ):

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

* السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ):

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت).

* سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ):

- الكتاب، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. الثانية، ١٩٧٧م.

* السيرافي، أبو سيعد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ):

ـ شرح كتاب سيبويه، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

* السيرافي، أبو محمد يوسف بن سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت٣٨٥هـ):

ـ شرح أبيات سيبويه، حققه د/ محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط. الأولى، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

* الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ):

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٥، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، مطبوعات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

* ابن الشجري، أبو السعادات، هبة الله بن علي بن محمد (ت٥٤٢هـ):

ـ أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

* الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (١٣٩٣هـ):

ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف د/ بكر بن الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط. الأولى. ١٤٢٦هـ.

* الصبّان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ):

ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ):

- جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الرابعة، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

* ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت٦٦٩هـ):

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، (د.ت).

* ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت٥٤٦م):

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

* ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٧٦٩هـ):

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق، د/محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز، ط ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن (ت ٦١٦هـ):

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط. ثانية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ):

- معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

* القرافي، أحمد بن إدريس (ت٦٨٢هـ):

- أنوار البُرُوق في أنواع الفروق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٤٤هـ.

* القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ):

- الجامع لأحكام القرآن، صححه هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

* ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت٧٥١هـ):
ـ بدائع الفوائد، تحقيق/ علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ.
* المالقي، أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢هـ):
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
* المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ):
ـ المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ت).
* المتولي، محمود المتولي عوض حجاز (دكتور):
ـ أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، عدد يناير ٢٠٠٩م.
ـ الإحالة الزمنية للأفعال في العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، إصدار خاص ملحق بالعدد (٦٠) لسنة ٢٠٠٩م.
* مجمع اللغة العربية:
ـ المعجم الوسيط، د/ إبراهيم أنيس وآخرون، ط. الثالثة، (د.ت).
* محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ):
ـ التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ط. الأولى، (د.ت).
* محمد عبد الخالق عضيمة:
ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
* المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله (ت٧٤٩هـ):
ـ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

* مكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ):
- مشكل إعراب القرآن، تحقيق/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.
* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم (ت٧١١هـ):
- لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
* النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)
- إعراب القرآن، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
* ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ):
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
* ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ):
- شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

* * *